

عصابات الشفتا

دراسة فى الاستخدام السياسى الإثيوبى فى القضية الإريترية

(١٩٤٧-١٩٥٢)

د. بدوى رياض عبد السميع

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الدراسات الإفريقية العليا

جامعة القاهرة

مقدمة:

لجرائم السطو وقطع الطرق فى إريتريا تاريخ طويل، أشاع الرعب والفوضى لاسيما فى المناطق الوعرة البعيدة عن العمران، لكن أن تستخدم الدولة الإثيوبية العصابات التى أشاعت ذلك الرعب سياسياً فهو جديد هذه الدراسة. وقد جاءت فكرة هذا البحث حينما أعلنت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن مؤتمرها السنوى لعام ٢٠١٨، وكان موضوعه "العنف والمجتمع عبر العصور"، فقفز إلى ذهن الباحث استخدام إثيوبيا لعصابات الشفتا Shifta (قطاع الطرق) فى إريتريا، كنموذج للعنف السياسى فى القضية الإريتريّة منذ تداولها فى الأمم المتحدة وإلى ربط إريتريا فيدرالياً بإثيوبيا.

فقد كانت تلك العصابات يد إثيوبيا غير الشرعية للضغط على الإريتريين لقبول الإنضمام إليها؛ إذ كانت هذه العصابات تقوم بعمليات اغتيال لقيادات الأحزاب والأفراد الذين يعارضون الوحدة الإريتريّة مع إثيوبيا. وقد تركّز عمل هذه العصابات على المسلمين الرافضين للوحدة، وكذا الإيطاليين، وظلت سمة من سمات المشهد الإريتري طوال السنوات الخمس التى تم فيهم تداول قضية إريتريا فى الأمم المتحدة. وتدل المؤشرات على أن السلطات الإثيوبية آنذاك هى التى صنعت هذه العصابات على عينها ومولتها، لتحقيق بها أهدافها غير الأخلاقية فى إريتريا. وقد أطلت هذه العصابات برأسها مؤخرًا فى التوتر على الحدود السودانية الإثيوبية، بعد أحداث إقليم تيجراى الأخيرة (نوفمبر - ديسمبر ٢٠٢٠).

وتأتى أهمية هذا الموضوع من أنه يقدم نوعاً من الإرهاب الذى مارسته هذه المرة الدولة الإثيوبية ضد المواطنين الإريتريين، فى محاولة منها للتأثير على لجان التحقيق التى شكلتها الأمم المتحدة بشأن إريتريا، وبالتالي ربط إريتريا فيدرالياً بإثيوبيا. ولعل مما يدل على استخدام الدولة الإثيوبية لهذه العصابات، أن هذه العصابات كانت تترك فى أماكن عملياتها خطاباتٍ تعلن فيها ولاءها لهيلاسلاسى، وتهدد أعداءه بالموت. ولم تستطع السلطات البريطانية منع جرائم الشفتا، لذا طلبت من إثيوبيا وضع حد لها. ولكى تدفع إثيوبيا عن نفسها هذه التهمة أعلن وزير خارجيتها شجبه للإرهاب، وحاول إصاق التهمة بالعصابات فى التيجراى، فى نفس الوقت الذى كانت فيه الصحف الإثيوبية تصف الشفتا "بالوطنيين"، وكان النظام الإثيوبى يمنح أفرادها مأوى آمن فى التيجراى.

كما كان النظام الإثيوبى يعلن ظاهرياً عدم موافقته على هذه النشاطات الإجرامية، ولكنه لم يحرك ساكناً لمنعها. وبعد قرار الاتحاد الفيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا، أعلنت الأخيرة العفو عن عصابات الشفـتا إذا استسلموا فى غضون شهر، وتعدت بمنحهم الجنسية الإثيوبية، نتيجة لذلك تم استعادة النظام فى إريتريا بعد أن حققت إثيوبيا هدفها.

أما عن التحديد الزمنى للدراسة، فبيدأ بعام ١٩٤٧؛ ذلك أن معظم الأعمال الإرهابية التى كانت تقوم بها عصابات الشفـتا سواء فى المدن أو الأرياف قبل ذلك التاريخ كانت تحدث بشكل منفرد وغير مخطط على نحوٍ مركزى، وبالتالي كانت المنطلقات الأساسية لقادة الشفـتا حتى عام ١٩٤٧ تتدرج ضمن القضايا الشخصية أو العائلية باستثناء بعض الشفـتا الذين كانت لهم ارتباطات بإثيوبيا. ولم يبدأ ميل الشفـتا نحو إثيوبيا إلا فى نهاية عام ١٩٤٧؛ أى فى فترة وصول لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول الأربع العظمى إلى إريتريا. كما أن الفترة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٢ شهدت ذروة أعمال الشفـتا الإرهابية التى اصطبغت بالصبغة السياسية، أو ما يمكن أن نسميه بالإرهاب السياسى المنظم. أضف إلى ذلك، كانت عصابات الشفـتا خلال السنوات الخمس ٤٧-١٩٥٢، مدعومة بشكل غير رسمى من قبل الحزب **الاتحادى فى إريتريا**، المدعوم بدوره من الحكومة الإثيوبية، والذى كان يأمل أن تتوقف أنشطة الشفـتا بمجرد صدور قرار الاتحاد الفيدرالى.

وبالتالى تحاول هذه الدراسة الوقوف على الدور الذى لعبته هذه العصابات باعتبارها أداة أمنية وعسكرية فى يد السلطات الإثيوبية لإرهاب المجتمع الإريتري لقبول قرار الأمم المتحدة عام ١٩٥٠ بالاتحاد الفيدرالى مع إثيوبيا، تمهيداً لضم إريتريا نهائياً إليها.

وتقوم الدراسة بالأساس على عدة أرشيفات غير منشورة أهمها وثائق الأرشيف البريطانى ووثائق الأرشيف المصرى، بالإضافة إلى وثائق الأمم المتحدة وخاصة تقارير مفوض الأمم المتحدة الذى عينته هذه الهيئة الدولية لاستطلاع آراء الشعب الإريتري فيما يتعلق بمستقبل بلادهم، فكتب عدة تقارير حول الأوضاع فى إريتريا وخاصة ما يتعلق منها بمشكلة الشفـتا وغياب الأمن.

ومن المصادر المهمة المنشورة كتاب: **تريفاسكيس: ارتريا مستعمرة فى مرحلة الانتقال ٤١-١٩٥٢، بيروت، ١٩٧٧.** وهو كاتب بريطانى ساهم فى صنع تاريخ تلك المرحلة بما

تضمنته من مؤامرات ودسائس وأحداث دامية أفرزت الاتحاد الفيدرالى، الذى كان تمهيداً لابتلاع إثيوبيا لإريتريا. والكاتب كان سكرتيراً سياسياً للإدارة البريطانية فى إريتريا منذ بداية الاحتلال البريطانى عام ١٩٤١ حتى سنة ١٩٥٠، وهى الفترة التى تحدد فيها مصير إريتريا بعد أن تحولت البلاد إلى مسرح للصراعات الدولية بين القوى الكبرى. كما كان أحد صانعى مشروع التقسيم، وبالتالي يتضمن الكتاب معلومات مهمة وقيمة عن مرحلة تقرير المصير فى إريتريا.

أضف إلى ذلك، كتاب: دونكان ك. كمينغ: الاتحاد الفيدرالى مع إثيوبيا وكيفية إخراجه (ديسمبر ١٩٥٠-سبتمبر ١٩٥٢)، إعداد وتقديم: على محمد سعيد برحتو، سلسلة دراسات إريترية (٢)، المركز الأفريقى للدراسات والإعلام، الخرطوم، ١٩٨٩. ومؤلف الكتاب شغل منصب حاكم عام إريتريا فى الفترة (ديسمبر ١٩٥٠-سبتمبر ١٩٥٢)، وهى الفترة من صدور القرار الفيدرالى إلى نهاية الإدارة البريطانية فى إريتريا ودخولها فى اتحاد فيدرالى مع إثيوبيا. وقد قاد أعمال الإدارة البريطانية فى إريتريا لتنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ بشأن إريتريا، كما حارب عصابات الشفّتا وصادق على البلاغ رقم ١٠٤ لعام ١٩٥١. وبالتالي فنحن أمام مسئول يُعدُّ شاهد عيان على أحداث تلك الفترة، بل أحد صنّاعها.

أيضا كتابا: ألم سقد تسفاى:

- لن نفترق، نشوء الحركة السياسية فى إريتريا ١٩٤١-١٩٥٠، ترجمة سعيد عبد الحى، العدد ١١٠٠، الطبعة الأولى، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٧.
- فيدرالية إريتريا مع إثيوبيا من أنسى ماتينسو إلى تدلا بايرو (١٩٥١-١٩٥٥)، ترجمة إبراهيم إدريس توتيل، العدد ١٣٩١، الطبعة الأولى، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

والكتاب الأول يؤرِّخ للفترة الحاسمة الممتدة من هزيمة الإيطاليين عام ١٩٤١ ودخول البريطانيين إلى إريتريا، وحتى صدور قرار الأمم المتحدة بربط إريتريا بإثيوبيا فيدراليًا عام ١٩٥٠، بينما يؤرِّخ الكتاب الثانى للفترة من صدور القرار الفيدرالى إلى عام ١٩٥٥، فى محاولة لبيان ما يمكن أن يحدث من عدم استقرار وعنف فى حالة فرض واقع سياسى وإدارى

على شعب ما دون إرادته. والمؤلف كان قد قطع دراسته للدكتوراة بالولايات المتحدة الأمريكية وقرر الالتحاق بصفوف الثورة الإريترية عام ١٩٤٧، بما يعنى أنه كان شاهد عيان على هذه الفترة أيضا، بل وشارك فى صنع أحداثها، الأمر الذى يُعطى لروايته قيمة كبيرة.

وتحاول هذه الدراسة أن تحيب على عدة تساؤلات مفادها: هل كانت ظاهرة الشفّتا وعالم هذه العصابات المسلحة، مسألة جديدة على إريتريا خاصة ومنطقة القرن الأفريقى عامة؟ وإذا لم تكن هذه الظاهرة جديدة، فما هو التغيير أو التحول الذى طرأ على نشاط هذه العصابات فى إريتريا فى الفترة محل الدراسة، وهل كان لهذا التحول ثمة ارتباط بإثيوبيا، وكذا بتداول القضية الإريترية فى الأمم المتحدة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو موقف الإدارة البريطانية الموجودة فى إريتريا منذ عام ١٩٤١ من نشاط هذه العصابات المسلحة؟ وما هى الآثار التى تركتها هذه العصابات على المجتمع الإريترى؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً- الشفّتا فى ظل الإدارة الإيطالية والبريطانية فى إريتريا حتى عام ١٩٤٧.

ثانياً- الشفّتا والتحول من القضايا الشخصية إلى الاستخدام السياسى منذ نهاية عام ١٩٤٧.

ثالثاً- أهم العمليات ذات الطابع السياسى التى قامت بها عصابات الشفّتا داخل إريتريا ١٩٤٧-١٩٥٢.

رابعاً- موقف الإدارة البريطانية من نشاط الشفّتا فى إريتريا منذ عام ١٩٤٨.

خامساً- بريطانيا وإعلان العفو العام عن الشفّتا عام ١٩٥١.

سادساً- الآثار التى خلفتها عصابات الشفّتا على المجتمع الإريترى.

أولاً- الشفتا فى ظل الإدارة الإيطالية والبريطانية فى إريتريا حتى عام ١٩٤٧:

كانت ظاهرة الشفتا^(١) موجودة فى إريتريا قبل قدوم الإدارة البريطانية؛ حيث انخرط بعض الأفراد فى هذه الأعمال لأسباب شخصية، حتى فى فترة الاحتلال الإيطالى الذى كان معروفاً بصرامة تطبيقه للقانون وتأكيد سيادته^(٢). فروحهم الاستقلالية العنيدة، وأعمالهم الانتقامية المستمرة وعطشهم للانتقام وجراتهم، وطبيعة جبالهم الموحشة، وإمدادات بالبنادق الفرنسية أولاً والإيطالية من بعد، كل هذا كان بمثابة المُقبّلات لخارجين تقليديين على القانون والنظام. وبالتالي أمنت اللصوصية باستمرار أجراً سهلاً لأى مغامر تمكّن من قيادة بعض الأتباع. وكان بوسع أقوامهم إجبار السلطة المركزية على الاعتراف بهم حكاماً محليين، أو على الأقل السكوت على تجاوزاتها، وكان بوسع أكثرهم العيش الكريم بما يعود به من أعمال السطو أو العمل كمرتزقة فى خدمة بعض القبائل أو التجمعات العائلية. أما اللصوص الصغار الذين لا نفوذ لهم، فكان عليهم أن يخافوا العقاب^(٣). ويبدو أن التمرد آنذاك كان شكلاً من أشكال الاحتجاج الاجتماعى الذى كان شائعاً فى المنطقة طوال فترة ما قبل الاستعمار^(٤).

وحتى بعد تثبيت إيطاليا أقدامها فى إريتريا، لم تكن هناك فترة تخلو من بروز ظاهرة الشفتا. فعلى سبيل المثال، خرج الفيتورارى^(٥) حقوق تمنوا وأصبح من جماعات الشفتا فى عشرينيات القرن العشرين بعد حدوث مشاكل شخصية بينه وبين عائلة "كاشانى" الإيطالية فى عيلا برعد، واستمر فى هذا النمط من الحياة حتى الأربعينيات من ذات القرن؛ حيث أصبح من أبرز عصابات الشفتا التى تمولها إثيوبيا إبان فترة تقرير مصير إريتريا^(٦).

وقد أسفرت السياسة الاستعمارية الإيطالية فى الإقليم عن تحولٍ فى ظاهرة الشفتا لأن معظم النبلاء المؤثرين كانوا قد أزيلوا وحل محلهم أولئك الذين كانوا يرغبون فى التعاون مع المستعمرين الإيطاليين. ويمكن القول إن عصابات الشفتا فى الواقع كانت أداة تقليدية للاحتجاج الاجتماعى على مر التاريخ الإريتري والإثيوبى^(٧).

وربما كانت أفضل إنجازات إيطاليا فى إريتريا أنها تمكنت من فرض القانون والنظام فى بلدٍ لم يعرفهما من قبل. فقد كانت الحكومة الإيطالية سلطة غريبة، ولم يكن لموظفيها المسؤولين سوى ارتباطات سطحية مع البلاد. أما سمعتها فكانت قد اهتزت بعد هزيمة عدوة عام ١٨٩٦، ومع ذلك تمكنت من انتزاع السلاح من شعب كان عنده الكثير منه، وفرضت

النظام والقانون حتى أنها تمكنت من السيطرة على عصابات الشفتا الذين عبثوا بأمن البلاد فترة طويلة. فقد كان تحت تصرف السلطة الايطالية فى إريتريا قوة عسكرية لا بأس بها، لكنها لم تحقق هذا الإنجاز بفضل القوة العسكرية وحدها. فأعمال المطاردة العسكرية كانت ترافقها تدابير احتياطية وعقابية ضد الأملاك والأشخاص الذين تربطهم بالشفتا مصالح أو قرابة. وكانت تأخذ الرهائن من أقاربهم ومحاصيلهم من حبوب وماشية. كما كانت تتخذ تدابير عقاب جماعية كفرض الجزية وهدم المنازل وإحراق الحصاد. وكان الجنود يرابطون أحياناً فى القرى كعقاب لسكانها. ولم يكن من شأن مثل هذه التدابير أن تُثير أى انفعال أو دهشة فى مجتمع لا مكان فيه للفرد إلا كجزء من العائلة أو التجمع أو القبيلة، وحيث الجريمة تعتبر مسئولية جماعية أكثر مما هى مسئولية فردية^(٨).

وقد ساهمت الوحدات الإريترية فى الجيش الايطالى مساهمةً فعالةً فى إعادة الهدوء والأمن إلى البلاد؛ إذ كان الانخراط فى الجيش بالنسبة للشباب الإريترى بمثابة البديل عن اللصوصية، فكان أن احتضن السلك العسكرى أكثرهم مغامرة، وبالتالي أكثرهم خطراً على المجتمع. وأتاحت الخدمة العسكرية لشباب القبائل والقرى فرص السفر إلى أفريقيا الشمالية والصومال، وأخيراً إثيوبيا، كما أن الحملات الاستعمارية الايطالية فتحت لهم مجالات المغامرة دون التعرض للخطر. وفى الأجواء التى كانت تسود الجيوش الاستعمارية، لم تكن فرص السطو معدومة، منهم من خدم بجدارة وكان يُمنح التقدير والألقاب، والتعيين فى بعض الأحيان فى مراكز قيادية فى البلاد. وقد تحصل كثير من منهم على معاشات تقاعدية، أو مكافآت، وكلهم أُعفى من الضرائب وسائر الموجبات المجتمعية المفروضة حسب تقاليد قديمة أو قوانين حكومية جديدة^(٩).

ويشير Mesfin Araya إلى أن نشاط الشفتا كان متوطناً فى إريتريا فى الأربعينيات وأوائل الخمسينيات^(١٠). وتفيد مراسلة بريطانية إلى أنه كان هناك ما يُقدر بـ ٢٠٠٠ من العصابات المسلحة التى كانت تجوب الريف فى إريتريا^(١١). ولكن اللصوصية فى تلك الفترة كانت ظاهرة جديدة تماماً؛ كانت مؤسسة يهيمن عليها الفلاحون. وقد شكّل تسريح الوحدات الإريترية سنة ١٩٤١، أكبر تهديد للأمن والقانون منذ فرضه الاحتلال الإيطالى على البلاد. فكانت إريتريا تعج بالجنود المُسرحين الذين كانوا إما بدون عمل أو أنهم وجدوا الحياة المدنية غير ملائمة. وكان كثيرون منهم قد عادوا بسلاحهم وذخيرتهم واحتفظوا بها للمستقبل. وكان

السلاح يبقى متناثرًا في ساحات القتال أو مجتمعاً في عددٍ من المخابئ والمستودعات، ومال الميزان ميلاً خطراً لصالح الاضطرابات^(١٢).

وكان الانتقال الهادئ من النظام الإيطالي إلى السلطة الانجليزية، والتقدير العالي الذي رافق الجيوش الانجليزية بعد حملة أفريقيا الشرقية، ووجود قوات عسكرية لا بأس بها في إريتريا، كل ذلك كان من شأنه تأخير الانفجار. وقد بدأت الأحداث عندما دخلت قوات مسلحة من قبائل بني عامر في حرب مكشوفة مع قبائل الهدندوة على الحدود السودانية خلال عام ١٩٤٢، وامتدت الاضطرابات إلى منطقة قاش-ستيت^(١٣)، حيث انفجرت المعارك القبلية بين الكونامة^(١٤) وجيرانهم الغزاة^(١٥).

وفي أعقاب الحملة العسكرية البريطانية في شرق أفريقيا الإيطالية، كافح المسؤولون في شرق السودان وغرب إريتريا لقمع اللصوصية المسلحة وغارات الماشية بين بني عامر والهدندوة على طول الحدود السودانية الإريترية. وقد شاركت عصابات الشفتا في غارات الماشية والخلافات العشائرية على طول الحدود السودانية الإريترية^(١٦).

وفي الوقت نفسه كانت بعض مناطق الهضبة الواقعة على الحدود الإثيوبية تشهد بعض أعمال الغزو على يد جماعات صغيرة من الشفتا. لكن هذه الاضطرابات لم تشكل أي تهديد ظاهر للسلطة البريطانية. فقد كانت معظم الغارات تجرى في مناطق الحدود البعيدة، ولم تكن تترك أي أثر يُذكر على حياة البلاد. وفيما كانت الاضطرابات البسيطة التي شهدتها مناطق الحدود الإثيوبية تميل إلى الهدوء، أدت مفاوضات السلام التي جرت سنة ١٩٤٥ إلى وقف الاصطدامات الأكثر خطورة التي كانت تجرى في إريتريا الغربية، وجرى التوفيق بين المتنازعين ومُنح العفو للخارجين على القانون. كما أن التبدل الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط والعالم، قد وجه الضربة القاضية إلى الواجهة الاقتصادية التي بنتها إريتريا لنفسها خلال سنّ الحرب. وفي الوقت الذي كانت الدلائل تشير إلى ازدياد التهديد للأمن والنظام، كانت السلطة تتخذ التدابير لتخفيض عدد قوات الشرطة من ٣٢٠٠ إلى ٢٥٠٠ فردًا، وحل قوة بوليس الحدود التي كانت القوة الوحيدة المدربة لمحاربة الشفتا، فيما كانت قوات الجيش المرابط في إريتريا تُخفض من فرقة إلى فوج^(١٧).

ويبدو أن الوجود الأوروبي في إريتريا في الأربعينيات قد حافظ على العنف الصريح عند الحد الأدنى نسبياً، وكان هذا هو الحال على الرغم من أن نشاط الشفتا استمر في العديد من

مناطق المرتفعات والأراضي المنخفضة الغربية فى إريتريا، كما كان عليه خلال الفترة الإيطالية^(١٨).

وهكذا عرفت إريتريا جماعة "الشفتا"، التى كانت ترعب المواطنين الملتزمين بالقانون. وقد تراوحت جرائمهم من السطو المسلح البسيط إلى القتل وأشكال التشوية الأخرى الأكثر خطورة. كانت هذه الجماعة تعمل فى عصابات أو مجموعات bands، وكانت البلد تناسبهم جيداً^(١٩). وبالتالي عرفت إريتريا هذه المسألة قبل عام ١٩٤٧ ولم تكن هذه الظاهرة جديدة عليها، غير أن هناك أسباباً وقضايا أساسية كانت تدفع الناس لممارسة قرصنة الشفتا، لمجرد الرغبة فى ذلك. أولى هذه الأسباب، كانت تتمثل فى المشاكل والمصاعب الاقتصادية التى ظهرت عقب هزيمة إيطاليا فى إريتريا؛ حيث أدت هذه المصاعب التى ضربت الريف والمدن دون رحمة إلى وقوع السكان فى حبال الفقر الشديد، الأمر الذى دفع الكثير منهم إلى دخول عالم القرصنة والشفتا. وأما ثانى هذه الأسباب، فهى مشاعر اليأس والاستياء التى سادت فى أوساط الإريتريين بسبب الطابع الظرفى للإدارة العسكرية البريطانية، والغموض السياسى حول مصير ومستقبل إريتريا. بمعنى آخر، أنه كان من الواضح أنه لن تكون هناك حكومة قوية وقانون صارم، وقد شجع هذا الكثيرين على تحدى القانون والنظام^(٢٠).

وبالتالى مثل هذه الأجواء الضبابية فتحت الباب واسعاً أمام كل من يريد أن يُصفى ثأراً أو أية أحقاد، أو مشاكل قديمة، أو حتى إشعال نزاع قبلى أو اجتماعى. يُضاف إلى هذه الأسباب الداخلية الكامنة وراء تفشى هذه الظاهرة سبباً آخر؛ هو تزايد الكراهية للإيطاليين وتأججها؛ وهو الأمر الذى أدى إلى صعوبة السيطرة على نشاطات الشفتا فى الأربعينيات من القرن العشرين. كما لا يمكن إعفاء الإدارة البريطانية من مسؤوليتها عن اتخاذ الإجراءات التى كانت تشجع أنشطة الشفتا؛ إذ كانت هى الراعى وراء ازدهارها سابقاً ولاحقاً، لأن هذه الإدارة كانت تقوم - فى الوقت نفسه الذى كانت تقول فيه إن أنشطة الشفتا قد خفت عام ١٩٤٦- بتوزيع الأراضي الزراعية فى إقليم حماسين^(٢١) على الإيطاليين، على الرغم من تصاعد حدة مرارة المواطنين وقوة مقاومتهم لمثل هذه الإجراءات فى ذلك الوقت، فضلاً عن أن عداة المواطنين للمستوطنين الإيطاليين كان قد بلغ ذروته فى ذلك الوقت^(٢٢).

أُضف إلى ذلك، قامت الإدارة البريطانية عام ١٩٤٦ بإعفاء اثنين من كبار قدماء الزعماء التقليديين فى مديريةية حماسين من مناصبهم، فتسبب إعفاؤهم فى إثارة موجة من الحنق والغضب فى وسط عائلاتهم وأتباعهم، وهو الأمر الذى فتح الباب أمام المشاكل اللاحقة. وبالتالي فإن الإجراءات التى قامت بها الإدارة البريطانية فى المناطق الإريترية المختلفة قد ولّدت مشاعر غضب واستياء وسط المتضررين، مما فتح الباب واسعاً أمام أتباعهم للتعبير عن احتجاجهم بالخروج على القانون ودخول عالم الشفتا^(٢٣). وكانت الإدارة البريطانية ترى أن هذه الحالة من انعدام الأمن منشأها تسريح الجيش الإيطالى الاستعمارى السابق الكبير العدد، وتوافر معدات حربية تُركت خلال حملة عام ١٩٤١^(٢٤).

وبالتالى نخلص من كل ذلك إلى أن المنطلقات الأساسية حتى عام ١٩٤٧ لقادة الشفتا الذين زرعوا الرعب والإرهاب فى أنحاء إريتريا فى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، كانت تتدرج ضمن القضايا الشخصية أو العائلية، باستثناء الشفتا "قبر تسفاظين" الذى يبدو أنه كان له ارتباط بإثيوبيا. لكن ميل الشفتا نحو إثيوبيا بشكل عام لم يبدأ إلا فى نهاية عام ١٩٤٧، أى فى فترة وصول لجنة تقصى الحقائق التابعة للدول الأربع العظمى إلى إريتريا^(٢٥). وبالتالي حتى عام ١٩٤٧ كانت معظم الأعمال الإرهابية التى كان يقوم بها أنصار حزب "الوحدة"، سواء فى المدن أم فى الأرياف، كانت تحدث بشكل منفرد وغير مخطط على نحو مركزى.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المقام: ما هى أسباب بروز ظاهرة الشفتا واصطبأها بالصبغة السياسية خلال فترة الدراسة، أى ما بعد عام ١٩٤٧؟ وهو ما تحاول أن تجيب عليه الصفحات التالية.

ثانياً- الشفتا والتحول من القضايا الشخصية إلى الاستخدام السياسى منذ نهاية عام ١٩٤٧:

أعقب زيارة لجنة التحقيق الرباعية لإريتريا^(٢٦) (١٢ نوفمبر ١٩٤٧-٣ يناير ١٩٤٨) ظهور حركة سرية إرهابية فى البلاد، هى حركة الشفتا أو الأندنت^(٢٧) Andinet (ومعناها الوحدة)، وهى تعبير عن نشاط سرى لأنصار الوحدة الإريترية الإثيوبية ووسيلتهم فى هذا التعبير هى الاغتيالات والتهديد والحرائق^(٢٨).

فقد أفسحت الأعمال العدائية التي اندلعت في المظاهرات لأول مرة، أثناء التحقيق الذي كانت تجريه لجنة القوى الأربع، المجال آنذاك لشكلٍ جديدٍ من أشكال العنف؛ وهو استخدام الشفّتا لدوافع سياسية. وأصبحت المظاهرات المؤيدة لإثيوبيا التي نُظمت بالتزامن مع الأعياد المسيحية الأرثوذكسية متشددة بشكلٍ متزايدٍ كجزءٍ من حملةٍ نظمتها إثيوبيا للتأثير على الرأي العام الدولي والبريطاني^(٢٩). ويبدو أنه كان من المخطط له أن تتزامن هذه الأنشطة الإرهابية مع وصول لجان التحقيق التي شكلتها الأمم المتحدة^(٣٠).

وعلى الرغم من أن نشاط الشفّتا كانت له سوابق في إريتريا؛ حيث إن خلاقات الدم الأسرية، والخلاقات على الأراضي وغيرها من الصراعات كانت عوامل محفزة في أعمال اللصوصية المحلية، فإن الطابع السياسي للهجمات التي اندلعت عام ١٩٤٨ كان بمثابة خروج عن الأشكال "الاجتماعية" و"الاقتصادية" السابقة للصوصية المسلحة^(٣١).

وتؤكد الوثائق البريطانية أن عصابات الشفّتا بدأت كمجموعة من اللصوص والخارجين عن القانون، ثم تحولت إلى عصابات منظمة مولتها واستخدمتها إثيوبيا لتحقيق أغراضها السياسية في التخلص من قيادات الرابطة الاسلامية وكتلة الاستقلال^(٣٢) اللتان كانتا تعارض فكرة الاتحاد مع إثيوبيا، وإشاعة الفوضى وعدم الإستقرار في إريتريا للتأثير على قرار الأمم المتحدة بشأن القضية الإريتريّة، وبأنها غير مؤهلة للحصول على الاستقلال، وأنها بحاجة إلى الاتحاد مع إثيوبيا^(٣٣).

ومع اعتراف الوثائق البريطانية بوجود مشكلة قطاع الطرق أو ظاهرة الشفّتا كما كانت تُسمى في إريتريا في الأربعينيات من القرن العشرين وما قبلها، وبالتالي غياب الأمن فيها، فإن هذه الظاهرة كانت دائما قائمة في هذا الإقليم المكتظ بالسكان والفقير نسبيا. فعندما تكون الأرض فقيرة، فمن الطبيعي لبعض السكان أن يأخذوا إلى الأدغال كسارقين، ولكن مع ذلك خلال السنوات التي تلت عام ١٩٤٦، نشأت هناك مجموعة مما يمكن تسميتها "بالشفّتا المهنية"، الذين كانوا عبارة عن مجموعات من القتلّة المستأجرة المستخدمة لأغراض سياسية^(٣٤).

فلم يأخذ الإرهاب السياسى شكله المنظم، ولم يتضح أن أيدي حزب الأندنت والحكومة الإثيوبية تقف وراءه إلا بعد وصول الكولونيل الإثيوبى نقا هيلى سلاسى Colonel Negga Haile Sellassie إلى أسمر كضابط اتصال للحكومة الإثيوبية في إريتريا في مارس عام

١٩٤٦. إذ قام بتوزيع الأموال على مؤيدي الوحدة، ونظّم مظاهراتٍ، وشجع الهجمات السرية للشفـتا على الإيطاليين ودعاة الاستقلال الإريتريين^(٣٥). ومن ذلك الوقت، دأب البريطانيون على الإعراب عن شكهم في أن هذا الكولونيل هو المسؤول الأول عن الأنشطة الإرهابية التي تحدث في البلاد. ومع ذلك لم يوجه البريطانيون إليه أية تهمة رسمية حتى يوم رحيله من إريتريا عام ١٩٥١، بينما ظل الكولونيل نقا ينكر أية صلة له بهذه الأعمال الإرهابية^(٣٦).

وقد أكد غيرُ واحدٍ من المصادر أن الإرهابيين قد دُعِموا ونُظِموا من قبل الحكومة الإثيوبية وضابط الاتصال التابع لها في أسمرأ. ويشير تقرير صادر عن كبير المديرين الإداريين أيضا إلى أن "التحقيقات الأولية التي أجرتها الشرطة للوثائق التي عُثِر عليها في مداهمة لقسم الشباب الإثيوبي في حزب الاتحاد، تشير فيما يبدو إلى ما يلي: "كانت أُنذنت القوة التابعة للحزب الواحدوي التي كانت تقوم بأنشطة إرهابية ضد الإيطاليين وغيرهم من معارضي الاتحاد، وأن نقا هيلأ سيلاسي كان على علم بأهدافه وأنشطته، وكان يزوده بالأموال، وأن هناك اتصال بين الأُنذنت وغيره من المسؤولين الإثيوبيين"^(٣٧). وبالتالي يؤكد ذلك وجود صلات بين ضابط الاتصال الإثيوبي في إريتريا وبين أنشطة الشفـتا الإرهابية، الأمر الذي ترتب عليه تحول في طبيعة عمل الشفـتا في الفترة محل الدراسة.

كما أن المسؤول الإثيوبي المذكور هو من أولئك الذين جاءوا إلى أسمرأ لمواجهة نجاح كتلة الاستقلال وجذب الدعم من خلال وسائل مختلفة للوحدة بين إثيوبيا وإريتريا. وأفادت لجنة الأمم المتحدة أيضاً بأن "الإرهاب قد تطور في إريتريا لدعم سياسة وحدوية. وقد تعرض بعض الأشخاص الذين يعارضون ضم الإقليم إلى إثيوبيا لهجمات إرهابية على شخصهم وممتلكاتهم. واضطر آخرون، خوفاً، إلى اتباع الحزب الذي يدعو إلى ضمه إلى إثيوبيا"^(٣٨).

ويبدو أن الحكومة الإثيوبية والكنيسة القبطية والحزب الاتحادي حين أخفق ثلاثتهم في حمل المواطنين الإريتريين على الاستجابة للانضمام إلى إثيوبيا وخشى الحزب الاتحادي من وقوف الإريتريين إلى جانب الاستقلال التام، حينئذ تواطأ هذا الثلاث لانشاء منظمة سرية إرهابية تدعو للوحدة مع إثيوبيا باستخدام الاغتيالات وإشعال الحرائق ومصادرة الأموال، عُرفت هذه المنظمة باسم "الأُنذنت" ويُطلق عليها محلياً "الشفـتا". واستهدف نشاطها الإرهابي جميع الإريتريين، لكنها ركزت على دعاة الاستقلال التام^(٣٩).

وهكذا، لم يمض أسبوعان على مغادرة لجنة التحقيق الرباعية لإريتريا حتى شرعت عصابات الشفتا فى شن سلسلة من الهجمات على الإيطاليين والمسلمين وممتلكاتهم. واستمرت هذه الهجمات حتى اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأربع فى سبتمبر ١٩٤٩، وأدت إلى اغتيال ستة من الإيطاليين وخمسة عشر من المسلمين. وقد قُيد خمسة من الآخرين وقطعت رؤوسهم بالسيوف فى وجود نسائهم وأطفالهم. وقامت هذه العصابات بالإغارة على مزارع الايطاليين ومناجم الذهب وإتلافها، بالإضافة إلى سلب أعداد كبيرة من دواب القبائل الاسلامية بغرب إريتريا. وكان الضحايا إما من المعارضين للوحدة مع إثيوبيا أو المتصلين بهم. وكان الشفتا يتركون فى أماكن عملياتهم خطاباتٍ يعلنون فيها ولاءهم للإمبراطور هيلاسلاسى، ويهددون أعداءه بالموت. وفى الوقت نفسه كانت الصحف الإثيوبية مثل "نيو تايمز" New Times وإثيوبيان نيوز Ethiopian News تصف الشفتا "بالوطنيين"، كما أن السلطات الإثيوبية كانت تمنحهم علناً حق اللجوء إلى مقاطعة عدى أبو Addi Abo فى تيجراى^(٤٠)، لأنها كانت ترى أن الإرهاب فى فلسطين قد حقق لليهود ما كان يستحيل تحقيقه بالطرق السلمية. ولم تكف الحكومة الإثيوبية بتنظيم أعمال الإرهاب بل استخدمت الدين أيضا كوسيلة لتحقيق مطامعها الاستعمارية، وكانت هذه الأساليب الإرهابية والفضوية فى إريتريا تتم بمباركة الإدارة البريطانية صاحبة الإدارة فيها^(٤١).

وكان الهدف من هذه النشاطات الإرهابية على المستوى الداخلى إرغام المواطنين على تأييد الحزب الاتحادى والتخلى عن الأحزاب المؤيدة للاستقلال من جهة، وخلق فوضى واضطرابات داخلية وإحداث فتنة طائفية بين المواطنين وإلهاء الشعب الإريتري بها عن مواجهة المخططات التى كانت تستهدف عرقلة استقلاله التام من جهة أخرى. وعلى الصعيد الخارجى كان هدف نشاط الشفتا الإرهابى التأثير على مواقف الدول فى الأمم المتحدة^(٤٢).

ويبدو أن الإدارة البريطانية فى نهجها فى ذلك الوقت لتطبيق سياسة "فرق تسد" فى إريتريا، كانت تعمل على ضرب ثلاثة أو أربعة عصابات بحجرٍ واحدٍ. فتارة كانوا يتظاهرون بأنهم يقفون إلى جانب دعاة الانضمام فسمحوا بدخول الكولونيل الإثيوبى نقا إلى إريتريا، ثم نراهم تارة أخرى يشجعون تأسيس حزبي الرابطة الاسلامية وحزب إريتريا للإريتريين للإيحاء بأنهم يقفون إلى جانب الإستقاليين تارة ثالثة، وإلى جانب الحزب الموالى لإيطاليا تارة رابعة. وكان من الطبيعى أن توجه إلى هذه الأحزاب السياسية الثلاثة فى وقت واحد تهمة الانحياز

إلى البريطانيين. لهذا لم يكن مستبعدًا القول إن البريطانيين كانوا يعرفون ويتجاهلون عن عمدٍ دور إثيوبيا في كل الأعمال الإرهابية التي كانت تحدث في إريتريا^(٤٣).

بيد أن التدخل الإثيوبي في إريتريا كان معقدًا وخفيًا، إلى حد أنه كان يصعب اكتشافه بسرعة من قبل الإريتريين. وللتدليل على ذلك يسوق ألم سقد تسفاى المثال التالي. كان رئيس فرع حزب الأندنت في مدينة أسمرأ ومديرية حماسين آنذاك^(٤٤)، دقيات قبر يوهنس تسفا ماريام، يُصرُّ على أن الكولونيل نفا من المعارضين لتلك الأعمال الإرهابية، وأن حزب الأندنت لم يكن يرعى حملة الإرهاب الواسعة التي كان يقوم بها أعضاء جمعية الأندنت الشبابية، بل كان يُصرُّ على أن حزب الأندنت كان يعارض هذه الأعمال أصلاً. وعلى حد قول دقيات قبر يوهنس، فإن أول علاقة عمل نشأت بين حزب الأندنت وعصابات الشفـتا كانت خلال الفترة من ٤٧-١٩٤٨، عندما تأسس الحزب الموالي لإيطاليا، وأن الهدف من وراء ذلك كان "تخويف" أعضاء هذا الحزب وليس القتل ونهب الممتلكات، والعمل على إبعاد الأعضاء عنه على الأقل إن تعدّر ضمهم إلى حزب الأندنت^(٤٥).

ويشير السيد رجب حراز نقلاً عن سيلفيا بانكرست والدكتور ريتشارد بانكرست المؤيدان لوجهة النظر الإثيوبية، إن الإدارة البريطانية حاولت قمع حركة "الأندنت" إلا أنها فشلت في ذلك، واستمر نشاط الحركة الإرهابية دون توقف. ويفسر هذان الكاتبان الفارق بين هذه الحركة الإرهابية وبين نشاط الحزب الاتحادي، بأن الحزب الأخير كان يعمل في حدود القانون بوسائل شرعية، على حين أن حركة الأندنت لم تكن ترتبط بالقانون واتخذت مثلها الأعلى من نجاح الحركة السرية الإرهابية اليهودية في فلسطين أواخر عهد الانتداب البريطاني؛ إذ كان شباب الأندنت قد راقبوا باهتمام بالغ خروج البريطانيين من فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل، وكان لنمو حركة النضال التحرري في أندونيسيا كذلك تأثيراته عليهم، كما أنهم قد صمموا على أن يحذوا حذو الوطنيين الإثيوبيين الذين كانوا قد حاربوا في إثيوبيا بعد الغزو الإيطالي لها، والذين لم يستسلموا أبداً^(٤٦).

وقد وصف مفوض الأمم المتحدة الأندنت في إريتريا وصفاً مناسباً بأنهم "كانوا يعملون خارج السياسات القانونية"، أي في تناقض صارخ مع سياسة الأحزاب والانتخابات. وكان انتشار قطاع الطرق بمثابة علامات الإجهاد والتوتر داخل "المجتمع الانتقالي"^(٤٧).

وتشير الدلائل إلى أن اسم الكولونيل نقا هيلى سلاسى ورد فى الوثائق البريطانية فى نوفمبر ١٩٤٧ مرتباً منذ البداية بالإرهاب. فقد شهد عام ١٩٤٧ محاولة اغتيال السيد ولد أب ماريام^(٤٨)، وتم تقديم ثلاثة متهمين إلى المحاكمة وصدرت بحقهم أحكام قضائية؛ إذ تم الإدلاء بشهادات وتقديم وثائق تؤكد أن سكرتير الكولونيل نقا واسمه "تكولا قبر مدهن" الذى أتى من إثيوبيا، كان يُشجع شفهيًا على إلقاء القنابل على الأطراف المعارضة. وقد قبلت المحكمة الشهادات والدلائل المقدمة، وأصدرت حكمها بالسجن ١٢ عامًا على الشخص الذى قام بإلقاء القنبلة بتحريض من تكولا. وبالتالي أبلغ الحاكم البريطانى رؤساءه أنه يعترزم سحب إذن الدخول إلى إريتريا من تكولا لأن "وجوده يشكل خطرًا على أمن البلاد"، لكن المسئولين البريطانيين فى القاهرة خشوا أن يودى اتخاذ مثل هذا الإجراء بحق تكولا إلى أن تُسيء إثيوبيا فهم مغزاه. ورأوا أنه من الأفضل التقدم رسميًا بطلب تغيير الكولونيل نقا نفسه بدلاً من تكولا، عندما "يصبح الأمر ملحقًا" ويتأكد تورط الكولونيل فى هذه الأعمال الإرهابية^(٤٩).

وكانت الإدارة العسكرية البريطانية فى إريتريا لا يداخلها شك فى طبيعة التدخل الذى كان يقوم به كل من تكولا أو الكولونيل نقا، لكنها كانت عرضة لضغوط واحتجاجات قوية للإبقاء عليهم وعدم طردهم. فقد طلبت السفارة البريطانية فى أديس أبابا التخلّى عن فكرة طرد تكولا؛ لأن ذلك لن يمكن نقا من متابعة نشاطات لجنة تقصى الحقائق كما ينبغى، وأنه بدوره لن يستطع أن يُطلع حكومته على حقيقة الأوضاع فى إريتريا. وجاء فى طلب السفارة البريطانية أن المهم هو "أن يعمل أعضاء لجنة تقصى الحقائق فى جو آمن، وينبغى ألا يودى أى حدث آخر إلى إزاحة تكولا من موقعه". وبالتالي كانت السفارة البريطانية فى أديس أبابا تطلب غض النظر عن أية أعمال إرهابية تُرتكب بتحريض من تكولا ضد دعاة الاستقلال^(٥٠). ونتيجة لكل ذلك، تم تجاهل موضوع تكولا من قبل الإدارة البريطانية فى إريتريا على الرغم من الأدلة التى كانت تملكها ضده.

ويشير ألم سقد تسفاى إلى أن أحد التقارير البريطانية نهاية نوفمبر عام ١٩٤٧، يقدم معلوماتٍ إضافيةً عن أنشطة الكولونيل نقا نفسه، حيث ذكر التقرير أن أحد المسئولين البريطانيين فى إريتريا قام بزيارة الكولونيل فى مقره. ويشير التقرير إلى أن الكولونيل كان "يزيد من وتيرة التحريض والتعبئة لصالح الانضمام إلى إثيوبيا على نحو غير عادى، وكانت تأتيه أموالاً إضافية خاصة زيادة على الميزانية العادية المخصصة له شهريًا". ويتطرق التقرير

إلى سكرتير الكولونيل فيقول "... السكرتير (تكولا) يشارك فى التحريض على أعمال العنف التى يقوم بها حزب الأندنت، وكما نعلم فإن هناك إجراءات تتخذ لإعادة السكرتير إلى أديس أبابا"^(٥١).

غير أنه لم يتم اتخاذ الإجراءات المشار إليها، حيث تم تأجيلها بناءً على مبررات تتعلق بأن "...طرده تكولا خلال فترة وجود لجنة تقصى الحقائق أمر يسيء إلى سمعتنا"، تلك المبررات التى كانت تقدمها السفارة البريطانية فى أديس أبابا. وهكذا بقى تكولا فى إريتريا حتى بعد ذهاب اللجنة. ويمكن القول إن حالة اللصوصية المنظمة هذه قد تفاقمت عندما بُدئ فى مناقشة مستقبل القطر السياسى عام ١٩٤٧^(٥٢).

وقد واصل البريطانيون حتى فى المراحل اللاحقة نهج التذبذب وسياسة إخفاء الأدلة وإنكار معرفة وجود تدخل إثيوبى فى الأنشطة الإرهابية لحزب الأندنت وأنصاره، ومن ثم لم يتخذوا الإجراءات اللازمة لوقفها وتركوها تزداد كثافة. ولم يكن بالإمكان تصديق عدم وجود تدخل ودور لحزب الأندنت أو الكولونيل نقا وسكرتيره فى أعمال الإرهاب هذه، نظراً لوضوح الأدلة التى تثبت ذلك. وفى هذا الإطار، أكد دقيات قبر يوهنس "إن من كان يحرك الأعمال الإرهابية هذه ليسوا من كانوا فى أسمر، وإنما كانت التوجيهات تصدر من أديس أبابا لتصل إلى إريتريا عبر تجراى، وكانت للسكرتير تازاز ولد قرقيس مجموعة خاصة به تتولى تنفيذ هذه المهمات، كما كان له خط اتصال مباشر"^(٥٣). وبالتالي يتضح لنا استخدام إثيوبيا لإقليم التجراى للتواصل مع عصابات الشفـتا العاملة فى إريتريا.

وقد أشار جوزيف فينوزا Joseph L. Venosa إلى أن ارتفاع أعمال الشفـتا التى كانت ترعاها إثيوبيا أصبح أحد الخصائص المميزة للسياسة الإريتريـة بعد عام ١٩٤٧، وشاغلاً رئيسياً لجميع الجماعات القومية والإدارة العسكرية البريطانية. وعلى وجه الخصوص، فإن الدور الموثق جيداً لمكتب الاتصال الإثيوبى فى أسمره باعتباره "ضوءاً ومركزاً إرشادياً للإرهاب الحضري" من خلال دعم الحزب الاتحادى وداعميه الشباب بالمال والأسلحة، أضاف إلى معضلة إريتريا خلال ربيع وصيف عام ١٩٤٨^(٥٤).

وهكذا أصبح حزب الوحدة فى إريتريا يخضع لإشراف إثيوبيا مباشرة عن طريق الكولونيل نقا هيلاسلاسى المقيم فى أسمر، والذى لم يقتنع بعمل الكنيسة الروحية بل لجأ إلى وسائل

أكثر عملية مثل الاغتيالات وإلقاء القنابل والمتفجرات لنسف قيادات ومقار الحركة الوطنية الإريترية^(٥٥).

وأشار تسفاي إلى أن عددًا من أعضاء الرابطة في حزب ساهو Saho في أكلي غوزاي Akkele Guzay قدموا التماسًا إلى قيادة الرابطة لتزويدهم بالأسلحة تحسبًا لهجمات الشفتا التي زادت في قراهم. وعلى الرغم من قلقهم، يبدو أن الشيخ إبراهيم سلطان^(٥٦) أخطأ في التزام الحذر، رافضًا السماح بطلبهم خوفًا من الأعمال الانتقامية الإثيوبية، ولأن العصابة كانت تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة للحصول على الأسلحة. وازداد الخوف بين أنصار الرابطة الإسلامية الريفيين أيضًا نتيجة للتقارير المستمرة عن تقديم الدعم المادي لعصابات الشفتا في شمال إثيوبيا. كما كانت عملية انتشار الأسلحة والرجال وغيرها من الإمدادات عبر الحدود من قبل قادة تيجراي مصدر قلق وسط تقارير تغيد بأن العديد من قادة "الشفتا" حافظوا على علاقات وثيقة "مع السلطات الإثيوبية عبر الحدود". وخلافًا للغارات التي جرت في المقاطعة الغربية والتي استهدفت المستوطنين الإيطاليين وأنصار الاستقلال، كانت الهجمات التي شنتها "شفتا الهضبة القبطية" "plateau Coptic shifita" موجّهة عادةً إلى السكان المسلمين بشكل حصري، وأسفرت عن حالة من العداء الدائم، واستمرت سلسلة من "العداوات الدموية" بين السكان. وعلى الرغم من دور الحكومة الإثيوبية المحدد في تسهيل هذا الدعم الريفي، ظل الجو العام من المخاوف بين السكان الذين غالبًا ما كانت مهددة من قبل عصابات الشفتا لإعطاء ولاءهم للإمبراطور الإثيوبي^(٥٧).

وقد أشارت الوثائق البريطانية من خلال الاستعراض السنوي لعام ١٩٤٩ الخاص بإثيوبيا، إلى أن حالة الأمن العام ظلت كما كانت في السنوات السابقة. في العاصمة (أديس أبابا) وفي المقاطعات الغربية عموماً لم يحدث شيء غير مرغوب فيه. واستمرت أنشطة الشفتا على نطاق واسع في الشمال، كما أن تواطؤ السلطات المحلية في إقليم تيجراي في أنشطة قادة الشفتا الإريترية بدأ أكثر وضوحًا مما كان عليه في السنوات الماضية، بسبب تدهور الحالة السياسية وحملة العنف لصالح القضية الوحدوية في إريتريا. وأنه من الصعب الحكم على مدى ما إذا كانت هذه السلطات المحلية قد حظيت بالدعم المعنوي أو المادي من الحكومة المركزية، في منحها اللجوء لقادة "الشفتا الإريترية"^(٥٨).

ولعلنا في محاولتنا لتفسير التحول الذي طرأ على طبيعة عمل الشفـتا، لا نعجب ولا نستغرب كل هذه المحاولات الإثيوبية للتأثير على الرأي العام الإريتري عن طريق الإرهاب لضم إريتريا إليها؛ ولما لا وقد أبرق الإمبراطور هيلاسلاسى في ١٤ مايو ١٩٤٩ إلى السكرتير العام للأمم المتحدة مطالبًا بأن "يُعاد إلى إثيوبيا إقليم إريتريا، الذي كان يشكل - من وجهة نظره- لآلاف السنين جزءًا لا يتجزأ من بلاده". وقال "إن إثيوبيا بمطالبتها بإعادة إريتريا إليها، لا تسعى لضم شعوب وأراضٍ لا تخصها، ولا تفعل أكثر مما فعلته فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، حينما طالبت بإعادة الإلزاس واللورين إليها، أو اليونان حينما طالبت بأن تُعاد إليها جزر الدوديكانيز"^(٥٩). في محاولة واضحة لليِّ عنق الحقيقة، بل إن إثيوبيا كانت تنتظر من هيئة الأمم المتحدة أن تضم إليها إريتريا والصومال الإيطالي وتتهى الإدارة البريطانية المؤقتة فيها.

وقد تطورت هجمات الشفـتا بكثافة ودقة أكبر بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. وفي حين تم تصنيف الأشهر السابقة من النشاط السياسي للشفـتا من خلال السرقات وإطلاق النار ضد العديد من أكثر المؤيدين للاستقلال بشكل جيد، اتخذت الهجمات التي تم الإبلاغ عنها في أواخر عام ١٩٤٩ وطوال عام ١٩٥٠ بعدًا جديدًا تمامًا من الغارات المستهدفة وحتى الاختطاف السياسي. ففي أوائل يوليو ١٩٥٠، اختطفت مجموعة من الشفـتا وفدًا من معلمي اللغة العربية ومديري المدارس من كرن بينما كانوا في طريقهم إلى قرية "هايليب مينتل". وعلى الرغم من أن المربين أنكروا أن لهم أي موقف سياسي وأطلق سراحهم بعد أن سُرقوا من ساعاتهم وستراتهم فقط، فإن عملية الاختطاف أوضحت كيف زادت الهجمات المسلحة طوال عام ١٩٥٠ ووجهت أكثر فأكثر إلى سكان المقاطعة الغربية التي يمكن أن تقدم مساعدات مادية وسياسية للحركة القومية^(٦٠). وقد كان أغلب هذه العمليات يقودها ضابط الاتصال الإثيوبي في إريتريا، وكان "برهانى نافر" أحد قادة الشفـتا يتباهى قائلاً: "أنا أسد إثيوبيا"^(٦١).

ويشير فؤاد مكي إلى أن هناك الكثير من الأدلة التي كانت تربط الوجوديين ببعض أنشطة الشفـتا، بما في ذلك الرسائل التي عُثر عليها مع الشفـتا والتي كتبها قادة الحركة الوجودية. ففي عام ١٩٤٩، على سبيل المثال، أفادت الإدارة الأمريكية بأنها وجدت أن "رسالة تحمل اسم أزماش تسفاي باراكي، وهو زعيم وحدوي بارز في منطقة آدي أوغري، قد

تم العثور عليها من عصابة الأخوين موساغي الشهيرة". وأشارت البرقية أيضا إلى أن "أيا من الأشخاص الذين قُتلوا أو هُددوا منذ بدء هذه السلسلة من جرائم القتل لم يكن عضواً في الحزب الودودي. وقد أُلقي القبض على زومو هايلو في عام ١٩٥٠ وكشف عن معلومات عن دوافع مختلف فرق الشفتا: "السبب الرئيسي الذي ألجأنا إلى السجن هو انتظار وصول الحكومة الإثيوبية حتى نكافأ على تضحياتنا"^(٦٢).

ويرفض تريفاسكيس اعتبار نشاط "الشفتا" في إريتريا أداة محضة للسياسيين الحضريين. فقد كتب قائلاً "قد يكون من المفترض أن هذه الطبقة من سكان الحضر لم يكن لها علاقة تذكر مع الشفتا الريفية. والواقع أن هذا النظام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمعات الريفية المتخلفة ويمارس تأثيراً كبيراً عليها؛ ومن خلال هذا التأثير ولأغراضها الاقتصادية الخاصة أثارت هذه الطبقة المشاعر المعادية للإيطاليين وشجع في وقت لاحق نشاط الشفتا ضدهم". وقد تلاعب السياسيون، ولا سيما قادة الحزب الودودي، بمهارة واستغلوا نشاط "الشفتا" لأغراضهم السياسية. وقد اشتهر قطاع الطرق في المرتفعات باعتداءاتهم المتكررة على العناصر المناهضة للوحدة^(٦٣).

ويُرجح دونكان كمينغ^(٦٤) أن تكون الدوافع السياسية هي التي أدت إلى الاعتداءات الأولى على الإيطاليين وعلى الذين طالبوا بحل معارض لمن كانوا يروجون بشدة للاتحاد مع إثيوبيا، وأن نقطة الضعف الكبيرة في قوات الإدارة كانت تكمن في طول الحدود مع إثيوبيا ووعورتها وخلوها عملياً من الرقابة على الجانبين. وكانت مساحات كبيرة في بعض أجزاء القطر خالية عملياً من مقومات الإدارة، وواقعة تحت سيطرة زعماء معروفين من الشفتا، وكانت قوتهم وسرعة تحركهم مضافاً إليها رضاء ضمنى من السكان المحليين، تمكنهم بسهولة من النجاة من جميع المحاولات للقبض عليهم أو كبح جماحهم^(٦٥).

وتشير المراسلات البريطانية لعام ١٩٥٠ إلى أن موقف الحكومة الإثيوبية من اعتداءات الشفتا في إريتريا ظل غير مرضٍ. فقد تظاهرت بالرفض، ولكن بطريقة سلبية جدا وغير ملتزم. ومن شبه المؤكد في الخفاء أنهم، أو على أي حال المسؤولون الإثيوبيون المحليون في تيجراي، شجعوا الشفتا وأيدوها، مما سمح باستخدام الأراضي الإثيوبية، بل وحتى معالجة الشفتا المصابة في المستشفيات التي تديرها الحكومة^(٦٦). وأدت الضغوط الكبيرة التي مارستها السفارة البريطانية إلى اتفاق مبدئي لتيسير الاتصالات المباشرة بين المسؤولين الإداريين على

جانبي الحدود؛ ولكن هذا كان مُهمًا إلى حد كبير في الممارسة العملية لأن السلطات الإثيوبية المركزية إما فشلت، أو أغفلت حتى المحاولة، في إحداث تغيير حقيقي في الرأي بين المسؤولين في تيجراي. وكان من المأمول والمفترض من قبل إدارة أسمره أن قرار الأمم المتحدة بشأن إريتريا سيؤدي تلقائيًا إلى وقف أنشطة الشفـتا ذات الدوافع السياسية، ولكن هذا لم يحدث^(٦٧).

وكما يقول المثل "رمتى بدائها وانسلت"، وبعد اتجاه أصابع الاتهام إلى الحكومة الإثيوبية وضلوعها في الأنشطة الإرهابية للشفـتا في إريتريا، فقد أشارت صحيفة الكولونيست ديلي إلى أن الحكومة الاثيوبية اتهمت بأن استمرار نشاط قُطَاع الطرق في إريتريا سببه "بعض العناصر" و"المحرضين غير المسلحين". وجاءت هذه التهمة في أعقاب تقارير نُشرت نقلًا عن مفوض الأمم المتحدة قوله "سيكون من المستحيل نقل السلطة إلى الإريتريين طالما لم يتم القضاء على الشفـتا الموالية لإثيوبيا"^(٦٨).

وهكذا يتبين لنا أن ثمة متغيرات وتطورات وقعت منذ عام ١٩٤٧، تتعلق بوجود ضابط اتصال إثيوبى فى إريتريا صار يمسك بلجام عصابات الشفـتا ويحركها لصالح انضمام إريتريا إلى إثيوبيا، وهو الأمر الذى أدى إلى تغيير عمل الشفـتا تحولها من القضايا الشخصية والعائلية وقضايا السرقات إلى أن تكون أداة سياسية استخدمتها إثيوبيا لصالحها. ونحاول فى المبحث التالى أن نبين أهم العمليات ذات الطابع السياسى التى قامت بها عصابات الشفـتا فى إريتريا.

ثالثًا- أهم العمليات ذات الطابع السياسى التى قامت بها عصابات الشفـتا داخل إريتريا ١٩٤٧-١٩٥٢:

قامت عصابات الشفـتا بعمليات قتل واعتداء على بعض قيادات ورموز حزب الرابطة الإسلامية وكتلة الاستقلال بداية من عام ١٩٤٧، وحتى إعلان قيام الاتحاد الفيدرالى بين إريتريا وإثيوبيا رسميًا عام ١٩٥٢. ففى أعقاب مغادرة اللجنة الرباعية الدولية إريتريا عام ١٩٤٨ بدأت عصابات الشفـتا التى سلّحتها إثيوبيا سلسلة من الهجمات على المؤيدين لاستقلال إريتريا من المسلمين والإيطاليين^(٦٩). كما أغارت هذه العصابات على المزارع والمنازل الخاصة بالمناضلين الإريتريين ونهبتها، وكانت الصحف الإثيوبية تصف هذه

العصابات بالوطنيين، كما كانت السلطات الإثيوبية تمنحهم علناً حق اللجوء إلى إقليم تيجراى بإثيوبيا^(٧٠).

واعتباراً من عام ١٩٤٨ بدأت الأعمال الإرهابية وكأنها تتم بمخطط مسبق، ووفق أهداف وتوجيهات مدروسة. وبينما كانت الأغلبية الساحقة من هذه الهجمات المبكرة موجهة ضد سكان إيطاليين بارزين وممتلكاتهم، فإن الكثير من "طابعها السياسى المعادي لإيطاليا" امتد أيضاً إلى أعضاء الحزب الليبرالى التقدمى والحزب المؤيد لإيطاليا وخاصة الرابطة الإسلامية. ففي يناير ١٩٤٨ قتلت عصابات الشفتا محمد عمر عبد الله، عضو رابطة شباب الرابطة الإسلامية وابن مسؤول بارز فى الرابطة فى كرن. وفى منتصف مارس من نفس العام، هاجمت عصابات الشفتا قرية Ad Sherraf، وسرقت سبعة وعشرين رأساً من الماشية يملكها أعضاء من الرابطة الإسلامية، وشنت هجوماً على منزل رئيس المقاطعة^(٧١).

وفى الثانى عشر من مارس ١٩٤٨، تقدمت الرابطة الإيطالية الإريترية^(٧٢) Italo-Eritrean Association بشكوى إلى السلطات ضد مجموعة من لصوص الشفتا فى بلدة إمبا درهو. وإمعاناً فى الاستفزاز، كشف أفراد هذه العصابة أسماءهم. وقد أعلن رئيس الجمعية الإيطالية الإريترية أن هذا التصرف يُعد إهانة كبيرة لقوات الشرطة، وطالب بأن تُؤمن الحراسة والسلامة لممتلكات المواطنين من فورهم^(٧٣).

وعلى الرغم من أن عصابات الشفتا كانوا موجهين فى البداية "مباشرة للتأثير على أعمال لجنة القوى الأربع"، فإن الأسابيع التى تلت رحيل اللجنة مباشرة جلبت حقبة غير مسبوقه من النشاط الموجه ضد المستوطنين الإيطاليين والإريتريين المؤيدين للاستقلال^(٧٤).

ويرجع سبب شكوى رئيس الجمعية الإيطالية الإريترية إلى أن الجماعات الإرهابية قد اتخذت من الإيطاليين أهدافاً لها منذ مطلع ذلك العام. وتوضح مذكرة مؤرخة بتاريخ ١٩ مارس ١٩٤٨ تفاصيل الهجمات التى تعرض لها الإيطاليون وممتلكاتهم فى مختلف الأماكن خلال الفترة من ٧-١٦ مارس ١٩٤٨، على النحو التالى:

- ٧ مارس: قُتل مستوطن إيطالى، عندما قام خمسة من الشفتا بإيقاف سيارته بالقرب من مدينة دقمرى.

- ٩ مارس: حادث مماثل وقع على طريق أسمر-كرن، جُرح فى هذا الحادث شخصان أحدهما إريترى والآخر إيطالى.

- ١١ مارس: تعرضت مزرعة أحد الإيطاليين للنهب والتخريب.
- ١٦ مارس: تم تدمير منجم للذهب فى مدينة عد تكليزان تعود ملكيته إلى الإيطالى ميلتن دروسن، وقد قُدرت الخسائر الناجمة عن هذا العمل بمبلغ ثلاثين ألف شلن^(٧٥).

وتمضى مذكرة الجمعية الإيطالية الإريترية فى احتجاجها مطالبة بوضع حراسة على المؤسسات التى يملكها الإيطاليون كافة. وفى الوقت نفسه، أكدت المذكرة أن الورقة التى تركها منفذو الجريمة والتى كُتب عليها "مناضلو إثيوبيا"، توضح أنهم من الإريترين الأرثوذكس الذين كانت تدعمهم إثيوبيا. وأعربت المذكرة عن شكوكها فى احتمال أن يكون مرتكب الجريمة هو حقوص تمنو المعروف بعدائه الصريح للإيطاليين. وناشدت المذكرة الإدارة البريطانية العمل على طرد تكولا سكرتير الكولونيل نفا؛ لأن هناك شكوكًا تؤكد أن وجود هذا الشخص كان يؤدى إلى استمرار هذه الأعمال الإرهابية^(٧٦).

ولم تكن كل هجمات شهر مارس موجهة إلى الإيطاليين فقط، إنما شمل نطاقها جميع أنحاء البلاد تقريبًا. فقد قام ثلاثون من الشفتا الإثيوبيين فى ١٥ مارس بنهب قطيعين من المواشى من ضواحي مدينة بارنتو، وأطلق النار على مسؤوليهما، كما أطلق النار على مسئول بريطانى فى منطقة مرارا (شمال بحرى). كما حدثت مواجهات مسلحة بين هذه العصابات والشرطة البريطانية يومى ١٤، ١٩ مارس على طريق كرن أسمر، وقد جرح أحد البريطانيين فى هذه المواجهات^(٧٧).

وقد قامت مجموعة كبيرة من شباب الأندنت بكرن فى الأول من يناير ١٩٤٨، بمباغته ستة من شباب المدينة من أعضاء حزب الرابطة الإسلامية، وقُتل فى هذا الهجوم شاب عمره عشرون عامًا، وحين تم القبض على مرتكبي الهجوم كان من بينهم شقيق رئيس فرع حزب الأندنت فى كرن. وفى يناير أيضا من ذات العام قامت مجموعة مسلحة تتكون من ثلاثين شخصًا بمهاجمة مصنع لألياف الصبار بمدينة عيلا برعد، ونهبوا ثلاثمائة رأس من الماشية. كما قام خمسة من أعضاء هذه الجماعات الإرهابية بإيقاف قطار "اللوترينو" السريع فى منطقة حليب منتل بالقرب من كرن، وأطلقوا على الركاب الرصاص والقنابل اليدوية. وتفيد التقارير عن هذا الحادث بأن المهاجمين كانوا يرفعون العلم الإثيوبى، وبالتالي يتضح لنا جليًا أن أهداف هذه المجموعات كانت أهدافًا سياسية^(٧٨).

وقد تركزت الهجمات المبكرة للشفتا في معازل الرابطة الإسلامية في كرن وأجوردات بانتظام، حتى أن تقارير الإدارة العسكرية البريطانية أشارت إلى أنه باستثناء الإيطاليين الأثرياء، فإن السكان المسلمين المؤيدين للاستقلال كانوا يتلقون دائماً تقريباً وطأة الهجمات. وقد كثف أعضاء رابطة الشباب التابعة للرابطة الإسلامية جهودهم طوال هذه الفترة لمنع وقوع المزيد من الهجمات، بسبب افتقارهم إلى الموارد المالية. وأصبح الأعضاء قوة فعالة من خلال المساعدة في تنظيم اجتماعات الرابطة سرّاً حتى لا يلفتوا الانتباه إلى أنشطتهم. وبدون ضمان حتى للسلامة في الاجتماعات المفتوحة، اعتمدت الرابطة اعتماداً كبيراً على شبكة الفروع المحلية لرابطة الشباب التي كان أعضاؤها بمثابة قوة حماية ضد الشفتا المحتملة، ولا سيما في المناطق الريفية حيث كان مؤيدو الرابطة هم الأكثر ضعفاً^(٧٩).

ولعل من أشهر عمليات الاغتيال السياسي على يد الشفتا مقتل الشيخ عبد القادر كبيرى، أحد أهم رموز الرابطة، في التاسع والعشرين من مارس عام ١٩٤٩ قبل توجهه ببضعة أيام إلى الأمم المتحدة لإلقاء بيان باسم حزب الرابطة الإسلامية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٨٠). والجدول التالي يبين عددًا من الاغتيالات السياسية التي قامت بها الشفتا في صفوف حزب الرابطة الإسلامية في إريتريا:

جدول (١)

أسماء ضحايا ومصابي أعضاء الرابطة الإسلامية

(١٩٥٠-١٩٤٧)

م	تاريخ الحادث	طبيعة الحادث واسم المعتدى عليه
١	١٩٤٧/٢/٢١	اعتدت عصابات الشفتا على الحاج عبد الله طه عضو الرابطة ومات لساعته
٢	١٩٤٧/٦/١١	تم إلقاء قنبلة من قبل عصابات الشفتا على منزل الشيخ عبد القادر محمد صالح ونجا من الموت بأعجوبة، لكنه أصيب بإصابات بالغة
٣	١٩٤٧/٧/٤	تم إلقاء القنابل مرتين من قبل الشفتا على منزل الشيخ حسن على ونجاه الله
٤	١٩٤٨/١/٢	قُتل الشاب محمود عثمان حسب الله عضو الرابطة بكرن على يدي عصابات الشفتا

٥	١٩٤٨/١/٢٨	وضعت الشفتا الديناميت في مسكن الحاج إمام موسى أحد أعضاء الرابطة ومات في حينها
٦	١٩٤٩/٣/٢٩	قُتل الشيخ عبد القادر كبيرى أحد أهم رموز الرابطة على يد عصابات الشفتا قبل سفره إلى الأمم المتحدة بأيام قليلة
٧	١٩٥٠/٢/٢٠	قُتل الشيخ نصر الدين سعيد عضو الرابطة ورئيس محطة السكة الحديد في امبارهو
٨	١٩٥٠/٢/٢١	أثناء تشييع جنازة الشيخ نصر الدين سعيد، والمسلمون في طريقهم إلى المقابر قامت عصابات الشفتا بنصب كمين لهم، وقتلوا منهم اثنين وستين نفسًا، وجرح مائة وثمانين ونهبوا المتاجر والمنازل
٩	١٩٥٠/٤/٨	قُتل الشيخ محمد آدم مراقب الأعمال في مصلحة الغابات، وعضو الرابطة على يد أنصار حزب الاتحاد
١٠	١٩٥٠/٤/١٩	قامت عصابات الشفتا بهجوم على قرية زبان سبعو في سراى وقتلوا خمسة من رجال الرابطة ونهبوا أموالهم
١١	١٩٥٠/٩/٢	قتلت الشفتا ثمانية أشخاص من أعضاء الرابطة بالرصاص في قرية ازحو بجهة سراى
١٢	١٩٥٠/٦/١٥	قتلت الشفتا ثلاثة أعضاء من الرابطة الاسلامية في قرية هدامو بالرصاص
١٣	١٩٥٠/٩/١٦	تم قتل أربعة من أعضاء الرابطة من قرية "عدا تكانا" من جهة سراى على أيدي الشفتا

المصدر: جدول من عمل الباحث اعتمادًا على:

وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، ميكروفيلم ٥٠، محافظ أديس أبابا، محفظة رقم ٣٢، ملف رقم ١/٧/٢٢٥، ضحايا الرابطة الاسلامية خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٥٢).

ويبدو أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ والذي كان يقضى باستقلال ليبيا والصومال، قد سبب إزعاجًا لدعاة الاتحاد مع إثيوبيا، فعمد هؤلاء إلى التكتيل بأنصار الاستقلال. فبمجرد انتهاء الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة سُنت

حملة منظمة من الإرهاب والتهديد ضد كتلة الاستقلال. وفيما بين أكتوبر ١٩٤٩ ووصول لجنة الأمم المتحدة فى فبراير ١٩٥٠، أُغتيل ثمانية عشر شخصًا من المعارضين للوحدة مع إثيوبيا (تسعة إيطاليين وهندى ويونانى وثلاثة مسيحيين من أنصار كتلة الاستقلال وأربعة مسلمين من رجال القبائل)^(٨١)، وكانت المقاهى الإيطالية فى أسمرة وعدى وقرى تُهاجم بالأسلحة النارية والقنابل اليدوية، كما كانت القنابل اليدوية تُلقى على الإيطاليين والإريتريين من أنصار الاستقلال فى أسمرة ومصوع ودقى أمحرى Decamere، وشُنَّ هجوم على قرية أحد الرؤساء فى أكلى قوزاى من مؤيدى الاستقلال. ووصلت حملة الإرهاب إلى ذروتها فى فبراير بوصول لجنة الأمم المتحدة، إذ اندلع قتال عنيف فى أسمرة بين المسلمين والمسيحيين استمر عدة أيام، وأدى إلى مقتل الكثيرين وإصابة العديدين بجراح^(٨٢).

وأضاف تريفاسكيس أن هذا الإرهاب والعنف قد صحبته حملة تهديد ضد الإيطاليين والإريتريين من أنصار كتلة الاستقلال. وفى حالات كثيرة كانت عصابات الشفقا تترك خطابات فى مواقع عملياتها تهدد فيها الإيطاليين بالموت إذا أيدوا كتلة الاستقلال، وتحذر الإريتريين وعائلاتهم من سوء المصير الذى ينتظرهم إذا لم يتركوا تلك الكتلة^(٨٣).

علاوة على ذلك، فإن الكنيسة القبطية الإريترية، ربما بضغط من الحكومة الإثيوبية، قد نشرت فى صحيفة "إثيوبيا" عام ١٩٤٩ إنذارًا بأنها لن تجرى مراسيم التعميد أو الزواج أو الدفن أو الغفران لأي من أعضاء كتلة الاستقلال أو لأفراد عائلاتهم^(٨٤). وخلص تريفاسكيس من ذلك إلى القول بأن حملة التهديد العنيفة والمباشرة هذه كانت لها تأثيراتها العميقة على أولئك الذين كانوا قد تركوا بالفعل الحزب الاتحادى وانضموا إلى صفوف الاستقلاليين أو الذين كانوا يعتزمون ترك الحزب الاتحادى. فقد وجد الإريتريون أنفسهم أمام أحد خيارين: إما الاحتفاظ بعضويتهم فى كتلة الاستقلال بما ينطوى عليه ذلك من مخاطر، أو العودة إلى صفوف الاتحاديين^(٨٥).

وفى بدايات عام ١٩٥١، وخلال شهر واحد تم حصر نحو مائة وثلاثين عملية واشتباكات صغيرة وكبيرة قامت بها تلك العصابات، وكانوا يتركون فى أماكن عملياتهم خطابات يعلنون فيها ولاءهم لهيلاسلاسى ويهددون أعداءه بالموت^(٨٦). ولم تكن هذه هى الاعتداءات الأخيرة، حيث استمرت الحوادث التى قامت بها عصابات الشفقا واستمرت هذه العمليات الاجرامية حتى إعلان قيام الاتحاد الفيدرالى بين إثيوبيا واريتريا رسميًا عام ١٩٥٢.

رابعاً- موقف الإدارة البريطانية من نشاط الشفتا فى إريتريا منذ عام ١٩٤٨:

منذ يناير ١٩٤٨، أى منذ وصول لجنة التحقيق الرباعية لتقصى الحقائق، ازدادت حدة الأعمال الإرهابية وكثافتها فى الكثير من المدن والأرياف، واستمرت حتى بعد عودتها. وكانت أعمال العنف التى حدثت فى بعض المناطق فى إريتريا تهدف إلى التأثير فى آراء أعضاء لجنة تقصى الحقائق من أن محاولات الاغتيال التى حدثت قبل عام ١٩٤٨ كانت محاولات متفرقة ومعزولة عن بعضها بعضاً، ولم تتم وفق مخطط منظم. لكن اعتباراً من عام ١٩٤٨ بدأت الأعمال الإرهابية وكأنها تتم بمخطط مسبق، ووفق أهداف وتوجيهات مدروسة^(٨٧).

وكان موقف الإدارة البريطانية هو اتخاذ تدابير الهدف من ورائها السعى للتوفير فى وقت كان من الصعب الحصول على قوات عسكرية للمرابطة هناك، بعد أن انتهت المهمة بالنسبة لقوات الدفاع السودانية. لكن لم يكن لدى الإدارة الوعى الكافى لتقدير المخاطر التى بوسع هذا التوفير أن يسببها^(٨٨).

لذلك وجدت الإدارة نفسها على غير استعداد عندما انفجرت الاضطرابات فى إريتريا فى شهر يناير ١٩٤٨ بعد رحيل لجنة التحقيق الرباعية. فقوات الأمن كانت قد خُفّضت، وكانت القوات الإنجليزية التى أخذت مكان "قوات الدفاع السودانية" أقل ملاءمة لحرب العصابات، وكانت عصابات الشفتا أكثر عدداً وأفضل تسلحاً وأحسن تنظيمًا مما كانت عليه أيام الحروب بين بنى عامر والهندوة، فقتالهم الذى كان يحمل لوناً إثيوبياً أتاح لهم الاعتماد على مساعدة مسيحيي الهضبة والوحدويين بصورة أشمل. فقد أمّن لهم هؤلاء المأكل والملجأ، والمعلومات عن تنقلات فرق رجال الأمن، كما ساعدهم بخداع رجال البوليس والعساكر وإعطائهم معلومات خاطئة عن أماكن وجودهم. وكان بإمكانهم أيضاً الاعتماد على مساعدة إثيوبية مُبطنّة، إلا أنه لم يكن سرّاً أنهم كانوا يتلقون السلاح والعتاد من إثيوبيا التى كانت تسرع إلى ملء مستودعاتهم بالسلاح والذخيرة عندما تدعو الحاجة. كما أن الاضطرابات السياسية التى كانت تسببها الشفتا، أضرت كثيراً بإخلاء الإريتريين المسيحيين، الكثيرى العدد بين رجال الشرطة، ذوى الولاء للوحدوى، فكان من الصعب أن يُنتظر منهم الاشتراك بحماس فى صراع ضد رجال يعتبرونهم أبطالاً^(٨٩).

وقد بدأت الاضطرابات الجديدة بصورة مفاجئة، فأخذت الإدارة على حين غرة، وازداد عجزها بسبب التردد الذى أظهرته واختلفت الآراء فى ما يجب اتخاذه من تدابير. وانتقد عدد من كبار الضباط نوعية رجال الشرطة، وطالبوا بإنشاء فرق غير نظامية تعمل تحت أمرتهم خارج نطاق تنظيم الشرطة. كما استاء جهاز البوليس من الانتقادات التى كانت توجه إليه وكان العمل بنظرهم يكمن فى تقوية جهازهم وزيادة قوى الجيش، لكن الإدارة لم تقو جهاز الشرطة ولم تزد قوى الجيش، إنما شكلت قوى غير نظامية من رجال قبيلة بنى عامر جرى تسريحها بعد أسابيع بعد أن استوتحت التقاليد فى تطبيق القوانين فانتمت من الشفتا بالاعتداء على الإريتريين المسيحيين الذين تنتمى إليهم تلك الجماعات^(٩٠).

كذلك شعر كثير من الضباط بأن العمل العسكرى لا يكفى وحده، سواء أكان ذلك بواسطة الجيش أو الشرطة أو القوى غير النظامية، لإنهاء ظاهرة الشفتا واقترحوا تدابير عقاب جماعية تتخذ بحق القرى والعائلات التى ينتمى إليها رجال الشفتا وأخذ رهائن منها حتى استسلام المطلوبين. كما اقترح البعض الآخر اتخاذ تدابير ضد الزعماء الوجوديين كوسيلة لإجبار الإثيوبيين والوجوديين على سحب تغطيتهم لحركة الشفتا^(٩١).

إلا أن المستشار القانونى للإدارة البريطانية رفض بشدة هذه الاقتراحات لمعارضته العقاب الجماعى من حيث المبدأ، مصرًا على أنه فى حال وجود أدلة على مساعدة الزعماء الوجوديين للشفتا يجب محاكمتهم بالطرق القانونية العادية. وإذا كان من شأن هذا الرأى أن يترك أثرًا مُستَحَبًّا فى غرفة الاجتماعات فإنه أثار كبار ضباط الجيش والشرطة الذين كانوا يدركون أنهم لن يجدوا أى شاهد يتجرأ على الشهادة أمام المحكمة فى قضايا كهذه، وكان وضع الإدارة حرجًا بين الموقفين فعمدت إلى ترحيل بعض صغار القادة الوجوديين عن منازلهم ووضعهم تحت المراقبة فى أماكن بعيدة عن مناطقهم لكنها لم تتخذ أية تدابير بحق القادة الكبار. وفرضت بعض الضرائب الجماعية على عدد قليل من القرى المسيحية المعروفة بمساعدة الشفتا، لكن لم تتخذ أية تدابير بحق العديد من القرى المعروفة بمساعدة الحركة، كما أنه لم تتخذ أية تدابير ضد زعماء الشفتا، وكانت هذه التدابير قاسية أثارت الغيظ والانتقاد، ولكنها لم تكن كافية ولم تطبق بفعالية لتعطى نتائج دائمة^(٩٢).

وبالتالى منذ يناير ١٩٤٨ حتى نهاية ذلك العام، كان موضوع الشفتا الشغل الشاغل للإدارة البريطانية فى إريتريا. وعلى الرغم من كل ذلك، كانت الأعمال الإرهابية تتواصل. وقد

أشار مسئولو الإدارة العسكرية البريطانية إلى أنه بحلول أوائل مارس ١٩٤٨، كانت الهجمات، التي تم تمويلها إلى حد كبيرٍ و"تظمتها عناصر تؤيد إدماج إريتريا في إثيوبيا"، قد أثارت القلق لدرجة أن السلطات أنشأت وحدات ودوريات خاصة لمكافحة الشفتا. وبشكل عام، اتخذ معظم نشاط الشفتا شكل غارات على القرى، ولا سيما السطو المسلح على طول الطرق بين المدن الكبرى مثل أسمرّة ومصوع وكرن وأجوردات^(٩٣). وثمة مصدر إضافي للقلق نشأ؛ حيث نسّق العديد من الشفتا هجمات على المنازل الخاصة والأعمال التجارية للمستوطنين الإيطاليين، مما أثار الذعر في المناطق الريفية^(٩٤).

وقد أصبح هذا التصعيد مصدر قلق للإدارة البريطانية، فقررت في النهاية العمل على تعزيز وحدات الجيش والشرطة المتوفرة لديها بثلاثمائة من الميليشيات (الباندا) على أن يتم تجنيدهم خلال شهر واحد. أضف إلى ذلك، رصدت الإدارة البريطانية مبلغ ألف باوند لكل من يقوم بالقبض على واحد من عصابات الشفتا حتى الأول من أبريل ١٩٤٨. كما أعلن المكتب العسكري البريطاني في عدن بأنه سيرسل أربع طائرات من نوع "تيمبيست Tempest" إلى أسمرّا بهدف استعراض القوة واستخدامها عند اللزوم. بيد أن هذه الإجراءات لم تقلل من وقوع الأعمال الإرهابية، بل ازدادت حدتها وكثافتها. وبناءً على ذلك طالبت الإدارة البريطانية بمنحها المزيد من الصلاحيات، فانقلت بالتالى مسؤولية متابعة النشاطات الإرهابية وملاحقتها من الإدارة البريطانية إلى الإدارة العسكرية^(٩٥).

لكن المسئول العسكري البريطاني الأعلى الموجود في القاهرة، حذر من مغبة نتائج الخيار العسكري في هذا المجال، لأنه قد يؤدي إلى نتائج يصعب التكهّن بها. كما نبه إلى ضرورة التحلى بالحذر واعتماد السبل القانونية بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات العشوائية، لأن ذلك ربما يدفع الجماعات البريطانية المؤيدة لإثيوبيا للتحرك ضد خيار اللجوء إلى القوة العسكرية وطرح الموضوع في مجلس العموم البريطاني^(٩٦).

وقد أسهمت هذه التحفظات إلى حدٍ ما في التخفيف من حدة الإجراءات الحازمة التي كان يُعتمَر اتخاذها، لكنها لم تلغ المخطط نفسه، بل إن تطبيقه "حتى بهذا المستوى من الحذر" قد حقق نتائج إيجابية. وفي هذا الإطار، قامت قوة عسكرية يقودها المفتش قبرى سلاسى والسرجنّت يسن بالانطلاق من دقمرى ومباغته عصابة قبرهت "التجراوى" في منطقة ماى عيني. وقد قُتل في هذا الهجوم ستة من أفراد العصابة وأسر ثمانية منهم، كما تم

الاستيلاء على عشر بنادق ومسدسات وكمية كبيرة من الذخيرة. وقد اعتُبر هذا العمل انتصاراً كبيراً، وتم تناوله والإشادة به كثيراً فى وسائل الإعلام. وفى أثناء ذلك كانت الطائرات البريطانية تقوم بطلعات استعراض قوة. وقد أدى كل ذلك إلى أن يُسَلَّم طوال أسابيع عدة تالية عدد كبير من أفراد عصابات الشفتا أنفسهم إلى السلطات البريطانية. وقد أسفرت هذه الحملة إجمالاً عن قتل سبعة من لصوص الشفتا، وأسر ٢٦ منهم، كما سَلَّم عشرون آخرون منهم أنفسهم إلى السلطات، أربعة عشر من هؤلاء كانوا من أفراد عصابة حقوص تمنو^(٩٧).

وعلى الرغم من الضجة الكبيرة التى أُثِّرت حول عمليات شهر مارس هذه واعتبار السلطات لها انتصاراً كبيراً، فإنها فى حقيقة الأمر كانت إنجازاً ضئيلاً للغاية مقارنة بحجم عصابات الإرهاب وقرصنة عصابات الشفتا التى كانت سائدة فى إريتريا وقتها^(٩٨).

والمثير فى الأمر أن الإدارة البريطانية فى إريتريا كثيراً ما كانت تتخبط فى تقديراتها للأسباب التى دفعت إلى نشاطات عصابات الشفتا وجذورها، ومن يقفون خلفها. فعلى سبيل المثال، كانت هذه الإدارة فى بعض الأوقات تتعامل بجدية مع الشكوك التى تتحدث عن إمكانية أن يكون الحزب الشيوعى الإيطالى وراء هذه الأنشطة الإرهابية. كما تحركت فى بعض المراحل بشكل عملى فى هذا المجال بحجة أنه ربما يريد السوفييت تشويه صورتهم من خلال تحريضهم لهذه العصابات. لكن هذه الإدارة تخلت عن هذه الهواجس بعد فترة قصيرة، لأن عدد أعضاء الحزب الشيوعى الإيطالى فى إريتريا لم يصل مائة إيطالى على أكثر تقدير^(٩٩).

ولم تبذل الإدارة البريطانية أى جهد، أو لم تكن ترغب فى ذلك، لمعرفة الجهة التى تحرك هذه العصابات، على الرغم من أنها كانت أمام مرآهم وبجوارهم. وقد ورد فى التقرير نفسه الذى يتحدث عن دور الحزب الشيوعى الإيطالى، أن معلومات قد وردت إلى الإدارة تتحدث عن حدوث تحركات عسكرية فى إقليم تيجراى الإثيوبى. ويضيف التقرير: "... لا يمكن أن تدخل إثيوبيا فى هذه الآونة فى مواجهة مع بريطانيا... ومع هذا لا يتوقع الإثيوبيون أن يحصلوا على إريتريا بالكامل، وقد يقنعون بحصولهم على عصب وضواحيها فقط. بيد أن مسألة إمكانية عودة إيطاليا إلى إريتريا قد أفرزتهم كثيراً... لهذا إذا تقرر إعادة القوات الإيطالية من جديد (فى إريتريا) فإننا نتوقع أن يكون هناك رد فعل من طرف إثيوبيا"^(١٠٠).

فى مثل هذه الأجواء، كان قائدا عصابات الشفتا المعروفان: حقوص تمنو وتخلى ولد قبرئيل قد هربا إلى إثيوبيا واحتميا بها. وطلبت الإدارة البريطانية من إثيوبيا إعادتهما باعتبارهما مجرمين عاديين، لكن الحكومة الإثيوبية لم ترد على هذا الطلب، وقبلت الإدارة البريطانية بما كان يحدث للتستر على هذا الموضوع. ولم توجه هذه الإدارة، أو بالأحرى لم ترغب فى توجيه أى شكوى ضد إثيوبيا بهذا الشأن^(١٠١). ويبدو أن بريطانيا التى شجعت إيطاليا فى الماضى على احتلال إريتريا، قد قامت خلال إدارتها لها (١٩٤١-١٩٥٢) بإعادتها وتقديمها على طبق من ذهب إلى إثيوبيا.

وكنتيجة مباشرة لهذا التعامل، تواصلت الأعمال الإرهابية فى شهر أبريل ١٩٤٨ دون أى عائق. وفى شهر مايو من نفس العام، عاد زعيما الشفتا حقوص تمنو وتخلى ولد قبرئيل من إثيوبيا، وعاتا نهبا فى المناطق الغربية من إريتريا. وقد قُتل أحد هذين الزعيمين "تخلى ولد قبرئيل" فى إحدى غارات النهب التى كانا يقومان بها، والتجأ من جرحوا من أفراد عصابتهم إلى إثيوبيا. وفى مناسبة أخرى، تم العثور على ورقة عفو موقعة من قبل قيادة دينية كبيرة فى الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية فى جيب شخص إريتري من عصابات الشفتا بعد وقوعه فى الأسر^(١٠٢).

ويقال إن أفراد الشفتا الذين كانوا يرغبون فى العودة إلى الحياة المدنية السلمية كانوا يطلبون العفو من الكنيسة الإثيوبية. ومع أن اسم القيادى الدينى غير مكتوب فى وثيقة العفو هذه، إلا أن المرجح أن يكون هو القس نبرى إيد قبر مسقل يعيبو، نظرا لكونه كان معروفا بعلاقاته الوطيدة بهذه العصابات. وقد أثارت هذه الوثيقة حفيظة البريطانيين بشدة؛ حيث اعتبروا أن منح العفو لشخص إريتري من قبل طرف إثيوبى، يُعد تدخلا فى الشؤون الإريتريّة. وقد قامت الإدارة البريطانية بسجن الأسير وتقديم احتجاج للحكومة الإثيوبية. ويبدو أن البريطانيين لم يحصلوا على رد منها بشأن ذلك^(١٠٣).

فى أثناء ذلك، كانت النشاطات الإرهابية لعصابات الشفتا تزداد حدة وعنفاً من يوم إلى آخر. كما انضمت إلى العصابات الإريتريّة جماعات إثيوبية من عصابات الشفتا، حيث ظهرت على سبيل المثال فى منطقة البا فى شهر يونيو ١٩٤٨ عصابة مسلحة من التيجراوين تتكون من أربعين فردا، يقودها كل من ترقى وقرزقهيير. وفى نفس الشهر قامت عصابة حقوص تمنو وولد سلاسى بالإغارة على جماعة من البنى عامر فى وادى كركون،

وقتل ثلاثة منهم، وسلبت ستمائة رأس من الماشية. ويبدو أن حقوق تنمو قد شن هذه الغارة ردًا على غارة مماثلة قام بها البنى عامر ضد آخرين^(١٠٤).

وقد فُتحت محادثات بين العائلات الإريترية المسيحية التى ينتمى إليها الشفتا، وبين جماعات التجارى التى ذهبت ضحيتها من أجل التوصل إلى اتفاقية تصالح. وفى الوقت نفسه عُرض مشروع عفو عن الشفتا الذين رحبوا به، رغم أنهم لم يتعرضوا إلا لعدد قليل من الهزائم، إلا أن الكثيرين من مقاتلى الكوادر كانوا يعودون إلى زراعة أراضيهم بمجرد حلول موسم الصيف. وكان الزعماء الوجدويون من جهتهم غير متأكدين مما إذا كانت ارتباطاتهم بالاضطرابات تؤمن لهم الخسارة أم الربح فى أوساط الرأى العام الدولى^(١٠٥).

ورغم أن عددًا من رجال الشفتا المشتركين فى الحوادث لم يكن ليتجاوز المئتين، لكن الاضطراب الذى سببوه امتد بشكل كبير داخل الأراضي الإريترية، وكان كل إريترى يتصور أنه بوسعه أن يتحول إلى شفتا دون أن يناله أى عقاب، وأن كل من حارب تحت الراية الإيثيوبية سيحظى بفوائد كبيرة. فتفكك الانضباط الذى كانت قد فرضته الحكومة طوال خمسين عامًا. فالمسيحيون الإريثريون الجائعون إلى الأرض فوق الهضبة، والزعماء الذين فقدوا زعامتهم تحت الحكمين الإنجليزى والإيطالى، والطامعون بمراكز الزعامة -أمثال الشماقلى والرستينيا- المتطلعون إلى استعادة مراكزهم وأملاكهم ونفوذهم، والمسيحيون الإريثريون العاطلون عن العمل وذوو الأجور المنخفضة، المدينون للجبرتيين والذين كانوا يبيكون الازدهار الذى عرفوه فى ظل الطليان، وأخيرًا جموع الحانقين والطموحين فى الحزب الوجدوى، كل هؤلاء أخذوا يتطلعون إلى القوة كأفضل وسيلة لتحقيق أهدافهم الخاصة^(١٠٦).

وقد انعكست مشكلة الشفتا واستخدامهم وتوظيفهم سياسيًا فى القضية الإريترية، على العلاقات الإيطالية الحبشية. فقد ألمح وزير الخارجية الإيطالى إذا كان من الحكمة أن تحاول الحكومة الإيطالية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا. ويعتقد الكونت سفورزا، وزير خارجية إيطاليا آنذاك، أنه إذا أمكن القيام بذلك، فقد يكون مفيدًا من وجهة نظر العلاقات الأنجلو-إيطالية، حيث إنه بدلاً من توجيه شكاواهم إلى حكومة جلاله الملك عندما تعرضّ المستوطنون الإيطاليون فى إريترىا للهجوم والقتل على يد عصابات الشفتا، ستمكن الحكومة

الإيطالية من تناول المسألة مباشرة مع الحكومة الحبشية. وأشار إلى أن السلطات البريطانية لم تتمكن من منع ارتكاب عدد كبير من جرائم قتل الإيطاليين فى إريتريا^(١٠٧). ويُفهم من الوثائق البريطانية أيضًا أن النشاط الصغير نسبيًا بالنسبة للشفتا لم يحظ بدعم إثيوبى رسمى، على نحو ما أشار اكليلو Aklilou فى حديثه حول مشكلة الشفتا. ولم يرغب عن ذلك أي فرصة لشجب الإرهاب، حتى عندما لم يكن لديه سلطة للقيام بذلك. ولم يستبعد إمكانية إيواء الزعماء الصغار فى تجراي للشفتا الإريتريين. كما وافق قبل مغادرته إثيوبيا على أن يكون لنقا هيلاسلاسى سلطة السماح للضباط الإثيوبيين بالذهاب إلى تجراي للتحقيق فى تحركات الشفتا الإريتريّة^(١٠٨).

وهكذا ابتليت الإدارة البريطانية فى إريتريا كثيرًا بأنشطة هذه الفرق من الشفتا؛ ومن عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠، عندما صدر القرار الفيدرالى وأصبح من الواضح أن إريتريا ستُوحّد مع إثيوبيا^(١٠٩)، كانت هناك أسباب قوية للاشتباه فى أن عددًا كبيرًا من الشفتا كان فى جانب الإثيوبيين. وفى وقت سابق من ذلك العام، كان هناك تكرار مماثل لنشاط الشفتا إلى ما هو أبعد من النطاق العادى، وكان يُعتقد عمومًا أن الحكومة الإثيوبية تستخدم الشفتا مرة أخرى، وهذه المرة لإظهار أن تيدلا بايرو^(١١٠) وإدارته غير قادرين على حفظ النظام^(١١١).

ولم تكن محاولات السلطات البريطانية للحد من نشاط "الشفتا" مجدية. وقد ذكر مكتب أبحاث الاستخبارات الأمريكى أن "البريطانيين بذلوا جهودًا خاصة للوقاية من تلك الهجمات؛ حيث وفروا قوافل مسلحة لحركة المرور على الطرق السريعة بين المراكز الحضرية الرئيسية، وحظر التجول، والاعتقال الانتقامى للقرويين الذين يعيشون بالقرب من مسارح المداهمات، والقوات العسكرية الخاصة لمكافحة المغيرين. لكن هذه الجهود للسيطرة على الشفتا لم تكن ناجحة، وانخفض الأمن الداخلى فى البلاد بشكل خطير منذ مايو ١٩٥٠ مع عصابات كبيرة من الشفتا^(١١٢).

غير أن اللجنة الخماسية المُشكّلة من قبل الأمم المتحدة والتي زرات إريتريا عام ١٩٥٠، قد ألمحت إلى أن الحزب الاتحادى ومنظمة الأندنت الإرهابية وسلطات الاحتلال البريطانى كانت مسئولة عن تلك الحوادث. كما لاحظت اللجنة أن دعوة الاتحاد مع إثيوبيا كانت تتمتع بتأييد السلطات البريطانية، بالإضافة إلى عامل الإرهاب الذى كان سائدًا فى إريتريا^(١١٣).

ويبدو أن عدم إيلاء السلطات البريطانية لقضية الشفتا التى كانت قضية عاجلة ما تستحقه من اهتمام وعدم اتخاذها الإجراءات الضرورية لوضع حد لها على وجه السرعة، قد أدى إلى حدوث نزاع بينها وبين مفوض الأمم المتحدة^(١١٤).

وبحلول ربيع عام ١٩٥١، كانت أنشطة الشفتا قد شلت الإدارة تقريبًا لدرجة أن مفوض الأمم المتحدة ناشد بريطانيا، باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة، للتدخل فزيدت التكلفة السنوية لقوات الأمن إلى ٣٠٠ ألف جنيهًا استرليني، ووافقت الحكومة على خطة لاستعادة النظام تتألف من عفو وتدابير صارمة لقمع أية أنشطة أخرى، تجسدت فى الإعلان رقم ١٠٤. وهى تشمل سلطة رئيس الإدارة فى تأكيد أحكام الإعدام، وهى السلطة التى كانت محفوظة سابقًا لوزير الدولة^(١١٥).

وبالتالى يتبين لنا أن الإدارة البريطانية قد غضت الطرف عن ارتباط أنشطة الشفتا الإرهابية بالسلطات الإثيوبية إلى الحد الذى لم تستطع معه السيطرة عليها، إلا بعد تحقق هدف إثيوبيا بارتباط إريتريا بها فيدراليًا.

خامسًا - بريطانيا وإعلان العفو العام عن الشفتا عام ١٩٥١:

كانت عصابات الشفتا فى إريتريا عقبة رئيسية على الطريق المؤدى إلى حكومة مستقرة لتلك المستعمرة الإيطالية السابقة. وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تكون إريتريا موحدة مع إثيوبيا المجاورة فى ظل حكومة فيدرالية مع احتفاظ إريتريا بقدر كبير من الحكم الذاتى. ومع ذلك، كان المراقبون للأوضاع فى إريتريا يرون أنه قد يكون من الصعب على مفوض الأمم المتحدة، إدواردو ماتينزو، أن يكمل مهمته المتمثلة فى إعداد إريتريا للحكم الذاتى بحلول ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، وهو الموعد النهائى الذى حددته الأمم المتحدة - فى ظل ظروف من عدم الاستقرار والخوف^(١١٦).

وقد أُعلن فى يناير ١٩٥١ عن عفو شامل مشروط يُمنح لمن لم يرتكبوا جناية قتل وكانوا راغبين فى الاعتراف بجرائمهم، وسلموا أسلحتهم، فيصدر عفو عنهم ويُسمح لهم بالعودة إلى الحياة المدنية بدون عقاب. وفى أوائل أبريل من نفس العام كان ٢٩٦ فردًا منهم قد استسلموا بهذه الشروط، بيد أن القليل منهم كانوا من الزعماء وسرعان ما بدا اتجاه إلى العود. فالزعماء ومعظم أتباعهم النشطين لم يكونوا راغبين فى الخضوع بسبب جرائمهم

الدموية. ومن الراجح أنه انضم إلى عصابات الشفتا عدد مساو لعدد المنفصلين عنها. وقد أظهر سكان القطر عزوفًا واضحًا عن رفض مساعدتهم أو عن إمداد القوات النظامية بمعلومات عن تحركاتهم، وهو عزوف كان راجعًا إما إلى شيء من التعاطف الخفي مع دوافعهم الوطنية المزعومة، أو إلى الذعر من الانتقام أو إلى كليهما^(١١٧).

ومنذ وصوله إلى إريتريا، كان مفوض الأمم المتحدة قلقًا بشكل عميق إزاء هذه المشكلة. ومع إدراكه أنه بموجب أحكام قرار الأمم المتحدة لا يتحمل أي مسؤولية مباشرة عن الأمن في البلد، فإنه كان يرى أن من حقه أن يُحاط علمًا بالحالة. وفي زيارته الأولى إلى مختلف أنحاء إريتريا، حثَّ جميع قطاعات السكان على العمل من أجل تحقيق هدف مشترك بروح من التفاهم والتعاون، وعلى مساعدة الإدارة البريطانية ومساعدته هو نفسه في الاضطلاع بمهام كل منها. وفي هذه المناسبة، أعرب عن أسفه لإرهاب الشفتا، وعن رغبته الصادقة في إعادة إرساء الأمن في جميع أنحاء البلد حتى يمكن تنفيذ خطط الاتحاد دون إعاقة بفعل الصراع وإراقة الدماء^(١١٨).

ويبدو أن النشاطات المتجددة للشفتا كان لها هدفان: الأول، ممارسة ضغط على الإريترين لإثناهم عن الدفاع عن تأكيد استقلال داخلي واسع لإريتريا في الوقت الذي كانت تجرى فيه الاستعدادات لوضع مسودة الدستور الإريترى. الثاني، تأكيد صحة مقولة "أنه ليس بمقدور إريتريا أن تحكم نفسها" عن طريق خلق حالة من عدم الاستقرار كي يتسنى إسناد مهمة الأمن الداخلي التي أُعطيت للحكومة الإريترية إلى إثيوبيا^(١١٩).

وقد أُحيط مفوض الأمم المتحدة إحاطة وافية بحالة الوجل والاضطراب السائدة في إريتريا، وعبر مرارًا عن قلقه العميق بصفة علنية، وبالمشافهة والكتابة إلى رئيس الإدارة والعاملين معه. وكان من الواضح أن حالة انعدام الأمن السائدة حينذاك، لو استمرت، لكانت عقبة كأداء في سبيل تنفيذ القرار الفيدرالي. وقد قَدّرت الإدارة خطورة التهديد الذي كانت تشكله عصابات الشفتا، وسلمت بالحاجة إلى سياسة جديدة عنيفة تعزز السياسة النشطة آنذاك في مقاومة اللصوصية^(١٢٠).

ويبدو أن ماتينزو لم يكن مقتنعًا بسلوك بريطانيا تجاه ظاهرة الشفتا، وقد وُجدت حالة من التوتر بينه وبين الإدارة البريطانية بسبب اعتبار الإدارة شكاواه وتوصياته المتكررة حول الظاهرة مبالغًا فيها^(١٢١).

وفي ٣١ مارس ١٩٥١، وجه مفوض الأمم المتحدة رسالة إلى كبير الإداريين أعلن فيها انشغاله بالمشكلة وعرض الثقل المعنوي للأمم المتحدة في التعامل مع ما اعتبره حالة طوارئ خطيرة. وأعرب عن اعتقاده بأن أنشطة الشفّتا تؤثر تأثيراً ضاراً على الرأي العام في وقت من الأهمية أن يكفل الشعور بالأمن والثقة بين السكان من أجل تنفيذ أحكام قرار الأمم المتحدة تنفيذاً سليماً. ووافق على أن أحد الحلول المتبعة إزاء هذه المشكلة هو وضع برنامج للعفو يقترن بسياسة صارمة لتنفيذ الأحكام الصادرة ضد الشفّتا^(١٢٢).

ولضمان الأمن، كانت بعض قطاعات السكان تؤيد اتخاذ تدابير قمعية، ولا سيما تنفيذ الأحكام التي صدرت بالفعل. وعلاوة على ذلك، كان مفوض الأمم المتحدة على علم بأن الإدارة البريطانية تعتبر أن تعاون السكان ضروري في مكافحة الشفّتا. وهو نفسه كان يرى أنه من الممكن الجمع بين هذين العاملين من خلال توسيع نطاق شروط العفو القائم، لأن الدعم الشعبي سيزداد فعالية مع تزايد نجاح تدابير الشرطة، كما أن الشعب كان مقتنعاً أيضاً بأن العفو العام الذي يتزامن مع سياسة قمع قوية، يمكن أن يعيد الأمن في البلد^(١٢٣).

وفي مؤتمر صحفي عُقد في أسمراف في ٤ أبريل ١٩٥١، أدان المفوض الأنشطة التي كانت تستهدف حياة الأشخاص والممتلكات في إريتريا وكرر الإعراب عن الآراء التي أبلغها إلى كبير مديري الإدارة في رسالته المؤرخة ٣١ مارس ١٩٥١. كما أصبح مهتماً اهتماماً عميقاً بالأساليب التي تتبعها الإدارة البريطانية في مكافحة الإرهاب، وقام، بدعوة من الإدارة، برفقة المستشار الخاص لكبير الإداريين، برحلة إلى عدد من المواقع المحلية في طائرات مراقبة صغيرة من أجل تفنّيش مراكز الشرطة الميدانية ومناقشة الحالة مع الضباط المسؤولين^(١٢٤).

وبحلول مايو ١٩٥١، أعرب مدير الإدارة البريطانية دونكان كمينغ سراً لماتينزو أنه على الرغم من استمرار هجمات الشفّتا، إلا أنها "فقدت الطابع السياسي الذي كان يُسبغ عليها سابقاً"^(١٢٥). ولم تعتقد الإدارة أن السكان الذين أراد المفوض مقابلتهم قد يتعرضون للخطر لأسباب سياسية في محاولة منها لنفي الطابع السياسي عن هجمات الشفّتا، إلا أن نشاطها ظل مشكلة مستمرة للإدارة وتحدياً للسلامة العامة، لا سيما في المناطق الريفية حيث مارست الإدارة البريطانية سيطرة أقل^(١٢٦).

وفي نفس الوقت أوضحت الصحافة المحلية، بما فيها الصحافة الإيطالية، الحاجة إلى سلوك طريق جديد، وأيدت منح عفو شامل غير مشروط إلى جميع أفراد الشفّتا بصرف النظر عن جرائمهم الماضية. وأشار الوفد المرسل من قبل الإمبراطور الإثيوبي للتشاور مع الإدارة بشأن معالجة تهديد الشفّتا، إلى أنه لن يتحقق تقدم إلا إذا امتد العفو الجزئي ليشمل الشفّتا جميعاً مهما كانت جرائمهم، مما زاد الأمر تعقيداً. ذلك أن طبيعة الشفّتا النشطة وجرائمها، والضغائن الدموية، والمنازعات القبلية التي ولّدها أو فاقمها تعقب الجناة، ومستقبل أفراد الشفّتا أنفسهم فيما لو أعفى عنهم، كل ذلك أثار مصاعب خطيرة^(١٢٧).

وقد يبدو أن هذا الموقف الإثيوبي الداعي إلى إصدار عفو شامل متناقض مع ما ذكرناه سابقاً عن دعمها لنشاطات الإرهاب، بيد أن فهم ذلك يتطلب أخذ مسألتين في الاعتبار. الأولى، أن إثيوبيا استطاعت بسبب تلك الاضطرابات أن تطرح رأياً مسبقاً لمفوض الأمم المتحدة. الثانية، أن الموقف الرسمي شيء والواقع كان شيئاً آخر، بمعنى أن موقفها الرسمي يبدو وكأنه ضد نشاطات الإرهابيين الشفّتا، بينما كانت تمارس ضغطاً على نحو مختلف. ذلك أن جريدة "إثيوبيا"، لسان حالها في إريتريا، تقدمت في أحد أعدادها الصادرة في إبريل ١٩٥١ برأي مفاده أنه إذا كانت قوات الجيش عاجزة عن إقرار الأمن في إريتريا، فينبغي أن يخرج الجيش البريطاني ويُسمح للجيش الإثيوبي بالتقدم^(١٢٨). في إشارة إلى أن يحل الجيش الإثيوبي محل الجيش البريطاني في إريتريا، وهو ما كان محل رفض من الإريترين في جملته وتفصيله.

وبعد التشاور مع إداريين بريطانيين آخرين، اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بالعفو عن جميع جرائم الشفّتا؛ حيث أعلن كومينغ في ١٩ يونيو ١٩٥١ شروط عفو عام موجه إلى جميع الشفّتا فيما يتعلق بنشاطهم السابق الخارج عن القانون، المرتبط بإجراءات صارمة يتعين اتخاذها ضد الشفّتا الذين لم يستسلموا أو الذين ارتكبوا جرائم عقب الإعلان^(١٢٩). ويبدو أن مثل هذه الخطة لمكافحة نشاط الشفّتا كانت مفضلة من قبل مجموعات هامة بين السكان. وعلاوة على ذلك، ربما كان هذا النظام يتماشى مع التقاليد المحلية والسوابق التاريخية، وإن كان العفو المشروط في الماضي لم يُؤد إلى القضاء على عصابات الشفّتا^(١٣٠). ونلاحظ أن الإدارة البريطانية في تلك المرحلة كانت تتجنب الإشارة إلى أن السلطات الإثيوبية كانت تمول عصابات الشفّتا وتدعمها وتوفر لها الحماية واللجوء عبر الحدود.

ومن خلال إصدار العفو إلى جانب الجهود المتضافرة بين العديد من الزعماء وقادة المجتمعات المحلية لإقناع الشفّتا بوقف الأنشطة وتسليم أسلحتهم، تحسن الوضع الأمني طوال الشهر التالي مع استسلام ما يقرب من ١٣٣٠ فردًا منهم للسلطات، واعتقال ما يقرب من ١٠٠ شخص. كما أن النجاح في تحسين الأمن في خضم جولة ماتينزو قد أتاحت للممثلين السياسيين فرصة أكبر لمعالجة مخاوفهم بشأن الدستور دون خوف كبير من الانتقام. وبالإضافة إلى الانخفاض المفاجئ في الهجمات ذات الدوافع السياسية، فإن "المنازعات الطائفية والقبلية النشطة" وحالات السرقة قد اختفت بحلول أغسطس ١٩٥١^(١٣١). وفي الوقت نفسه، صدر إعلان جديد للأمن العام يعطي رئيس الإدارة سلطات أكبر للقمع الذي يُنهي اللصوصية^(١٣٢).

وهكذا حظى الإعلان عن العفو الشامل بقدر من موافقة الشعب وأوحى بتصميمه على التعاون في وضع نهاية لها. واتخذت ترتيبات محلية لاستقبال أفراد الشفّتا المستسلمين وشراء أسلحتهم لحملهم على تسليمها، وإعادة توطين من لهم منازل للعودة إليها، وتسوية الضغائن الدموية وطلبات التعويض الناشئة عن فعالهم^(١٣٣).

وبالإضافة إلى أولئك الذين سلّموا أنفسهم إلى الإدارة البريطانية، عبر الكثيرون الحدود من أجل تسليم أنفسهم إلى السلطات الإثيوبية وفقا لترتيبات بين الإدارتين. وقد استسلم معظم قادة الشفّتا المعروفين إما إلى الإدارة البريطانية أو إلى السلطات الإثيوبية. ومع ذلك لم يكن من المستطاع إزالة هذه الحالة المزمّنة من انعدام القانون إزالة سريعة، إذ كانت هناك بعض الأدلة على حدوث نشاط جديد للشفّتا منذ بداية أكتوبر ١٩٥١. ونتيجة لذلك، أصدر رئيس الإدارة في ١١ أكتوبر من نفس العام إنذارًا إلى رؤساء المقاطعات والقبائل والقرى يؤكد فيه أن التدابير القوية التي اتخذت في الماضي ضد الشفّتا وأولئك الذين يساعدونهم سوف تستمر، وإذا لزم الأمر سيتم جعلها أقوى. وأكد مفوض الأمم المتحدة أن استمرار الحفاظ على الأمن يعتمد على فعالية التدابير العقابية لمكافحة اللصوصية والإرهاب، وعلى فعالية خطط إعادة التأهيل من أجل العودة إلى نمط الحياة العادي، وعلى استمرار تعاون السكان مع السلطات إلى الحد الذي لا يحصل الشفّتا من خلاله على أي شكل من أشكال المساعدة^(١٣٤).

وقد عُرض على مجلس الوزراء البريطانى مذكرة من وزير الخارجية برقم (52) C. (91) يقترح فيها منح سلطات إضافية لرئيس إدارة إريتريا لقمع عصابات بالشفّتا؛ إذ تجددت أنشطتهم التى كان من المهم أن تنتهى قبل سبتمبر ١٩٥٢، وهو التاريخ الذى تقرر فيه أن تتوحد إريتريا مع إثيوبيا وفقاً لقرار الأمم المتحدة. ولو لم يكن النظام قد استعاد فى ذلك الوقت، لما كان الاتحاد قابلاً للتطبيق. ولذلك، أوصى وزير الخارجية بتوسيع صلاحيات رئيس الإدارة لتمكينه من القيام بما يلي:

(١) تدمير المأوى المؤقتة خارج القرى كلما اقتنع بأنها كانت تُستخدم لأغراض غير مشروعة؛

(٢) حجب المعلومات وتوسيع نطاق النظام التقليدي للغرامات الجماعية ليشمل هذه الجرائم. وقد أذن مجلس الوزراء لوزير الخارجية بأن يمنح رئيس إدارة إريتريا السلطات الإضافية المقترحة فى تلك المذكرة^(١٣٥).

وهكذا هدأت نشاطات الشفّتا ذات الدوافع السياسية إلى حد كبير بعد قرار الأمم المتحدة بشأن الاتحاد مع إثيوبيا وإعلان الإدارة البريطانية عفواً عاماً، مما مكن مفوض الأمم المتحدة من التركيز فى برنامجه الخاص بالحوار مع الشعب الإريتري. وهنا ينبغى عدم تجاهل حقيقة أن هذا الوضع قد تهيأ له بعد الحوار الذى أجراه مع الحكومة الإثيوبية، وبعد أن وجدت الحكومة الإثيوبية الفرصة لإسماعه رأياً بلغة قوية، بل وبعد أن حصلت على فرصة كافية لتعقيد الأوضاع الأمنية فى إريتريا^(١٣٦).

وفى منتصف عام ١٩٥٢ أمكن تسجيل تقلص فى نشاط الشفّتا واقتصرت على لصوصية يسيرة لابد منها فى مثل هذه المناطق، وزالت مشكلة الشفّتا كلية من الميدان السياسى، وظل التحسن قائماً حتى نهاية الإدارة البريطانية لإريتريا. ووفاءً بالوعد الوارد فى إعلان العفو العام، أُعيد النظر فى جميع الأحكام الصادرة بالسجن وأُفرج عن حوالى ٢٠٠ سجين من الشفّتا كانوا قد أُدينوا، وبلغت حوادث الشفّتا المُسجلة خلال شهر سبتمبر ١٩٥٢ ست حوادث بينما كانت قد بلغت حوالى ٣٠٠ حادثة فى شهر إبريل من نفس العام^(١٣٧). وبذلك أُزيلت عقبة كداء كانت تعترض عمل الإدارة البريطانية ومفوض الأمم المتحدة، واستخدمتها إثيوبيا وغضت بريطانيا الطرف عن ذلك.

والسؤال الآن، ما هى الآثار التى خلفتها النشاطات الإرهابية التى قامت بها عصابات الشفتا على المجتمع الإريتري خلال الفترة محل الدراسة؟ وهو ما يحاول أن نجيب عليه فى المبحث التالى.

سادسًا - الآثار التى خلفتها عصابات الشفتا على المجتمع الإريتري:

تركزت أنشطة عصابات الشفتا المسلحة آثارها على المجتمع الإريتري والقضية الإريتريّة، ولعل أبرز هذه الآثار تتمثل فى الآتى:

١ - غياب الأمن:

كانت مشكلة اللصوصية المنظمة والإرهاب اللذين نفذتهما عصابات الشفتا فى إريتريا على نطاق واسع، أكبر مشكلة واجهتها الإدارة البريطانية. ومنذ عام ١٩٤٧، ازداد النشاط تدريجيا من حيث نطاقه وكثافته إلى حدٍ أصبحت فيه الأرواح والممتلكات فى المناطق غير الخاضعة للحراسة عرضة للخطر، وتضررت الحياة الاقتصادية للبلد نتيجة لذلك. واتخذ نشاط الشفتا شكل الإرهاب واللصوصية، وكان الأخير موجها ضد الأوروبيين وضد السكان الأصليين، كما تم إدخالها فى الحروب الطائفية والغارات بين القبائل^(١٣٨).

وبالتالى كانت أعجل المشكلات التى واجهت السلطة البريطانية فى تهدة البلاد سياسياً وإدارياً هى مسألة القضاء على عصابات الشفتا. إذ كان نشاط قطاع الطرق منتشرًا فى جميع أنحاء البلاد عندما صدر القرار الفيدرالى، ولم يبدُ أنه كان آخذًا فى النقصان. كما لم يتحقق الأمل فى أن يؤدى قرار الأمم المتحدة إلى الحد منه، وكان العدد المسجل للاعتداءات ١٣٠ اعتداءً فى المتوسط شهريًا، وكان اللصوص يتجهون إلى الانتظام فى عصابات مسلحة، لم تسع إلى مواجهة قوات الإدارة، ولكنها لم تتردد فى مواجهتها عند الاقتضاء^(١٣٩).

وقد عرضت الوثائق البريطانية مشكلة تدنى الوضع الأمنى فى إريتريا؛ إذ لطالما نقشت فى هذه المنطقة المكتظة بالسكان والقاحلة مشكلة اللصوص والخارجين على القانون أو "مليشيات الشفتا"، كما كان يُطلق عليهم. وتشير هذه الوثائق أيضا إلى أنه كان من الطبيعى أن يقوم بعض السكان فى المناطق الفقيرة بالاتجاه للسرقة، لكن فى الفترة محل الدراسة تطور تنظيم الشفتا المحترف، أو الشفتا المهنية، الذين كانوا أكثر من مجرد قتلة مأجورين يُستخدمون لأغراض سياسية. فقد أثقلت أنشطة تلك الميليشيات فى إريتريا كاهل الإدارة

البريطانية من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٠ عندما أصبح من الواضح أن إريتريا ستضم لإثيوبيا؛ حيث كانت هناك إشارات ودلائل كثيرة بأن عددًا لا بأس به من تلك الميليشيات يتلقون أموالاً من إثيوبيا^(١٤٠).

وقد كان هناك اعتقاد بأن الحكومة الإثيوبية قد عاودت استخدامهم مرة أخرى لتبرهن على عجز إدارة تيدلا بيرو عن الحفاظ على استقرار الأوضاع. وقد طالب تيدلا بيرو الإدارة البريطانية بمنح الشرطة الإريترية صلاحيات التفتيش والاعتقال. وبالتالي أصدر الإمبراطور بعدها بأيام قليلة عفوًا مدته ثلاثة أشهر يمهل فيها ميليشيات الشفتا بالتراجع عن أعمالهم الخارجة على القانون. وبانتهاء مدة العفو، زعمت الشرطة الإريترية أنه لم يعد هناك ميليشيات محترفة تابعة للشفتا فى إريتريا، إنما فقط بعض القرويين الذين كانوا يتورطون بين الحين والآخر فى أعمال إجرامية^(١٤١). لكن يبدو من الحوادث العديدة التى حدثت أن الشفتا الإريترية كانت قد خرجت عن السيطرة وأصابت الوضع الأمنى فى مقتل.

وعندما وصلت لجنة الأمم المتحدة إلى إريتريا فى ١٥ فبراير ١٩٥٠، كانت أنشطة الشفتا فى ازدياد، ولا سيما فى مقاطعة أكلي غوزاي الغربية، وسيراى. وكان من بين ضحايا نشاط الشفتا إيطاليون ومسؤولون بريطانيون وجنود أمريكيون، على نحو ما تقدم. واستمعت اللجنة إلى ممثلين عن كتلة الاستقلال، وفى جلسات الاستماع عزوا تراجعها وتدهور الوضع الأمنى إلى تقاعس الإدارة البريطانية فى منع الإرهاب، ووحشية قوة الشرطة ضد أعضائها، والتدخل البريطانى فى السياسة الإريترية على حسابها^(١٤٢).

وقد أعلن أحد التعليقات فى صحيفة "وحدة إريتريا" أوائل أكتوبر ١٩٥٠ أن الأسبوع السابق كان "أخطر أسبوع فى تاريخ المدينة" لأن هجمات "الشفتا" على السكان والتجار المسافرين وحتى الشرطة المحلية قد شلت عملياً الروتين اليومي لسكان المدينة. ولم يغذ عدم الاستقرار سوى المزيد من الاستياء ضد كل من المغيرين والإدارة العسكرية البريطانية حيث أصبح السكان أكثر اضطراباً من أعمال الإرهاب التى لم تنته^(١٤٣). وقد ظهر جلياً مدى تجاسر تلك المجموعات الإرهابية على الإدارة البريطانية واحتقارهم لها؛ ذلك لأنها وصلت إلى درجة دخول المدن الإريترية وممارسة أعمال النهب والإرهاب فيها^(١٤٤).

كما استهدف بعض قادة "الشفتا" المسؤولين الوطنيين باختطافهم من منازلهم واحتجاز أعضاء منهم للحصول على فدية إلى أن يتمكن سكان القرية والمدينة من الدفع. واحدة من

أكثر الحوادث المصورة التي أبلغ عنها كتاب الرابطة الإسلامية عن كيفية اختطاف ثلاثة أعضاء من كتلة الاستقلال بينما كانوا مسافرين في سيارة أجرة في ضواحي أسمرا في أوائل فبراير ١٩٥٠^(١٤٥).

وقد أُجبر الرجلين على الخروج من السيارة بالسلاح، وجُردا من ملابسهما، وتعرضا للضرب والتعذيب لأكثر من خمسة أيام بينما طُلب إليهما الانضمام إلى الاتحاد أو أن يُقتلا. وهكذا، زاد نشاط الشفّتا طوال بقية العام، حيث لاحظ حتى بعض مديري الإدارة العسكرية البريطانية أن الديناميكيات الإسلامية/المسيحية بين السكان والمغيرين لم تؤد إلا إلى تاجيح المزيد من العداء^(١٤٦).

وكان الرأي المُشارك على نطاق واسع أن الاتفاق النهائي على خطة الاتحاد من شأنه أن يؤدي إلى استعادة المزيد من الظروف الطبيعية، وبالتالي الحد من خطر الشفّتا، إن لم يكن القضاء عليه تمامًا. وللأسف، لم يتحقق هذا التوقع خلال الجزء الأول من عام ١٩٥١^(١٤٧).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الإدارة البريطانية لمكافحة اللصوصية والإرهاب، فإن الحالة في رأي مفوض الأمم المتحدة لم تُظهر أي تحسن ملموس خلال شهر مايو ١٩٥١. ونتيجة لذلك، أعلن عشية افتتاح التشاور مع السكان بشأن إعداد مشروع الدستور الإريترى، في ١ مايو ١٩٥١، أنه مضطر إلى تأجيل التشاور بسبب حالة انعدام الأمن التي كانت قائمة في الإقليم. وأشار إلى أنه من غير المستحسن، من الناحية النفسية، أن تبدأ هذه المشاورات في وقت يتعرض فيه السكان، الذين يرغبون في السلام والأمن قبل أي شيء آخر، للخطر. وأنه من غير المناسب أن يسافر في أنحاء البلد، ويحمل علم الأمم المتحدة، فوق الطرق الملتجة بدماء الناس الذين هاجمهم الإرهابيون. كما أشار المفوض إلى أن ضميره لن يسمح له بالسفر في جميع أنحاء الإقليم بمرافقة مسلحة، في حين أن السكان الذين كان يرغب في مقابلتهم كانوا سيواجهون خطر الكمائن والهجمات من الشفّتا عندما يأتون لمقابلته^(١٤٨). وبالتالي تم تأجيل المشاورات الخاصة بإعداد مسودة الدستور الإريترى بسبب غياب الأمن جراء أنشطة الشفّتا.

وبصرف النظر عن النزاعات الطائفية والقبلية التي يبدو أن عصابات الشفّتا قد شاركت فيها بنشاط، ازدادت كثافة أعمال اللصوصية المنظمة والإرهاب ضد العناصر السلمية للسكان

على نطاق واسع من البلد. واتخذ نشاط الشفتا شكل عمليات احتجاز مسلحة للقطارات والحافلات والأفراد، وسرقة الماشية وغيرها من الممتلكات وتدميرها، ومداهمات للمنازل، وشن هجمات على القرى ومراكز الشرطة والقوافل، مما أسفر عن قتل وجرح عدد كبير من المدنيين الأبرياء وأفراد الشرطة والجيش^(١٤٩). ونتيجة لذلك، فرضت السلطات قيودًا على حرية الحركة خارج أسمرأ وغيرها من المدن، كما أن الاتصال الاقتصادي والاجتماعي العادي قد تقلص بشدة^(١٥٠).

وكان من نتيجة الجهود المنسقة التي بذلتها السلطات البريطانية والسياسيون الإريثريون والسكان الإيطاليون والحكومة الإثيوبية ومفوض الأمم المتحدة، قمع أعمال اللصوصية واستعادة "القانون والنظام" في نهاية المطاف^(١٥١)، وذلك بعد أن حققت إثيوبيا هدفها في إريتريا.

٢- تدمير الاقتصاد الإريثري:

كانت أنشطة الشفتا الإرهابية هي آفة البلاد على مدى السنوات الخمس ١٩٤٧-١٩٥١، على الرغم من الحملات المتكررة التي قامت بها الإدارة البريطانية. وقد أصبحت التقارير عن غارات الشفتا ضد المزارع الإريترية والإيطالية، وعمليات الاغتيال، والسراقات، وعمليات السطو أمراً روتينياً يومياً. وقد أدى هذا إلى توقف الحياة الاقتصادية في إريتريا. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن ٣٦٠ إريثرياً و١٩ إيطالياً قتلوا خلال عام ١٩٥٠ على يد الشفتا، وسُرقت حوالي ٢٠٠.٠٠٠ رأس من الماشية، وأُحرقت العديد من المزارع ودمرت؛ فمن أصل ٥٠٠ مزرعة إيطالية منتشرة على مساحة ١٢.٠٠٠ فدان من الأراضي، في عام ١٩٤٨، لم ينج منها سوى ٣٠ مزرعة. وقد تحولت هذه المزارع إلى حصون لغارات الشفتا المتكررة^(١٥٢). أضف إلى ذلك، هُجرت مشاريع كانت مزدهرة مثل مشروع زراعة القطن، كما أُغلقت أو أُتلفت مناجم الذهب المهمة، وتراجع التطور المطرد لزراعة التبغ ونباتات أخرى، وذلك بسبب النشاطات الإرهابية وانعدام الأمن للأموال والأرواح، الأمر الذي أدى إلى خراب المشاريع الزراعية والصناعية المهمة^(١٥٣).

٣- تشجيع المزيد من الصداقة الحميمة بين الكتلة المؤيدة للاستقلال:

ومن المفارقات أن الوجود المتزايد للشفّتا لم يبد سوى تشجيع على المزيد من الصداقة الحميمة بين مختلف الفصائل السياسية والاجتماعية داخل كتلة الاستقلال. وقد أظهرت هذه الوحدة بين الجماعات المتباينة فى الكتلة مرة أخرى حجر الزاوية فى الأجندة الأساسية للرابطة الإسلامية باعتبارها الفصل الرئيسى للقيادة داخل المجتمع الإريتري^(١٥٤).

كما كشف هذا التأثير عن نفسه عندما أطلقت الرابطة صحيفة الكتلة نفسها فى أواخر يناير ١٩٥٠، وأصبحت صحيفة "الوحدة" الإرترية/هانتي إرترا، التى ظهرت باللغتين العربية والتجريدية، الأداة الأكثر فعالية فى الكتلة لمعالجة الأهداف السياسية الواسعة للمنظمة. وقد مثّلت الصحيفة، التى ظهرت على صفحتها الأولى عن أحد سكان المرتفعات المسلمة والأراضى المنخفضة المسيحية وهم يتصافحون فى صداقة، المثال الأكثر واقعية على سعي الكتلة إلى وقف تهديدات الطائفية^(١٥٥).

وفى العدد الافتتاحى للصحيفة التى أصدرتها كتلة الاستقلال، الذى صدر فى ٢٢ يناير ١٩٥٠، تناول كل من التعليقين العربى والتجريدى أزمة الشفّتا المتنامية فى جميع أنحاء البلاد. واستخدم أعضاء الكتلة الصحيفة للتنديد علناً بالهجمات المدعومة من إثيوبيا، فضلاً عن تقديم معلومات مهمة عن وضع المؤيدين الذين أصيبوا أو تضررت ممتلكاتهم. وبدأت الرابطة فى وضع الإجراءات التى تعهد فيها أعضاء الكتلة بتقديم مساهمات مالية للأعضاء الذين سُرقَت منازلهم ومواشيهم وممتلكاتهم أو دمرت من قبل الشفّتا^(١٥٦).

الخاتمة

بعد هذا العرض لموضوع عصابات الشفـتا وتطوره إلى أن أصبح أداة استخدمتها إثيوبيا بشكل سياسى لتنفيذ أهدافها فى إريتريا، نخلص إلى النتائج الآتية:

بينت الدراسة أن إريتريا عرفت شكلاً من أشكال اللصوصية المسلحة الذى قامت به جماعات الشفـتا قبل عام ١٩٤٧، غير أن الجديد هو تطور هذا الشكل من اللصوصية التى كانت تتم بشكل غير منظم على نحو مركزى ومن منطلق شخصى وعائلى إلى استخدام إثيوبيا لها فى التمهيد لضم إريتريا إليها فى شكل اتحاد فيدرالى عام ١٩٥٢، وكان وسيلتها إلى ذلك هو ضابط الاتصال الإثيوبى فى إريتريا الكولونيل نقا هيلى سلاسى وسكرتيره فيها؛ حيث أكدت الدراسة وجود صلات بين ضابط الاتصال الإثيوبى فى إريتريا وبين أنشطة الشفـتا الإرهابية، الأمر الذى ترتب عليه تحول فى طبيعة عمل الشفـتا فى الفترة محل الدراسة. ويمكن القول إن حالة اللصوصية المنظمة هذه قد تفاقمت عندما بُدئ فى مناقشة مستقبل القطر السياسى عام ١٩٤٧.

كما أكدت الدراسة أنه جرى توظيف إرهاب عصابات الشفـتا واستخدامه لخدمة الأهداف الإثيوبية، وخاصة العمل على ضمان أن يكون قرار الدول الأربع العظمى، الذى كان مزماً اتخاذه عام ١٩٤٨، لمصلحة إثيوبيا. كما بينت الدراسة أن عصابات الشفـتا أشاعت جواً من الفوضى والإرهاب ضد كافة العناصر المعارضة للوحدة سواء من جانب الايطاليين أو الإريترين.

بينت الدراسة أن النظام الإثيوبى كان يعلن ظاهرياً عدم موافقته على هذه النشاطات الإجرامية، ولكنه لا يحرك ساكناً لمنعها. وبعد قرار الاتحاد الفيدرالى أعلنت إثيوبيا العفو عن عصابات الشفـتا إذا استسلموا فى غضون شهر، وتعدت بمنحهم الجنسية الإثيوبية، نتيجة لذلك تم استعادة النظام فى إرتريا بعد أن حققت إثيوبيا هدفها. كما بينت الدراسة أن نشاط الشفـتا كان له وجه طائفى؛ إذ تركزت عمليات الإرهاب التى قادتها تلك العصابات ضد مسلمى حزب الرابطة الاسلامية بشكل أكبر.

أوصحت الدراسة أن البريطانيين كانوا يعرفون ويتجاهلون عن عمدٍ دور إثيوبيا فى كل الأعمال الإرهابية التى كانت تحدث فى إريتريا، كما أكدت أن الإدارة البريطانية فى إريتريا

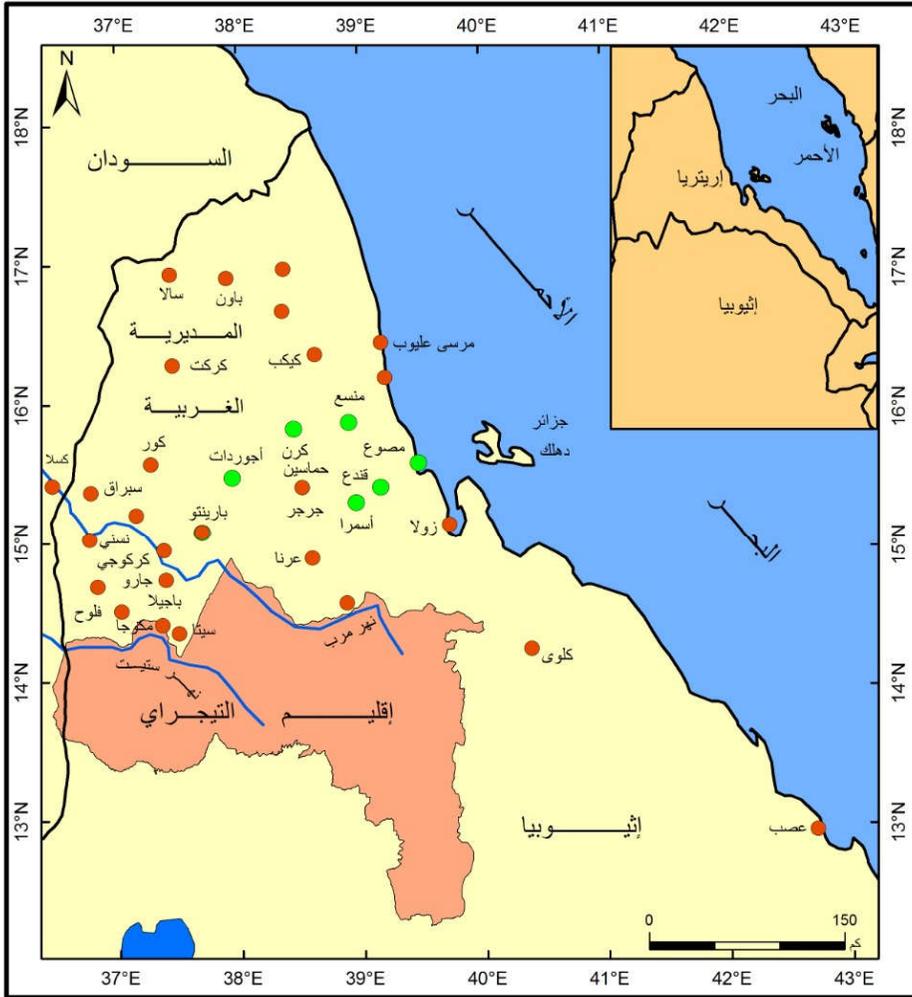
فى ذلك الوقت كانت تتجنب الإشارة إلى أن السلطات الإثيوبية كانت تمول عصابات الشفّتا وتدعمها وتوفر لها الحماية واللجوء عبر الحدود.

وبالتالى بالرغم من وجود السلطة البريطانية فى الإقليم وتكليفها بحفظ الأمن من قبل الأمم المتحدة، فلا يمكن الزعم بأن تجربة الأمم المتحدة فى إريتريا كانت تجربة حقيقية. كما كانت السفارة البريطانية فى أديس أبابا تطلب غض النظر عن أية أعمال إرهابية تُرتكب ضد دعاة الاستقلال. ونتيجة لكل ذلك، تم تجاهل موضوع ضابط الاتصال الإثيوبى فى إريتريا وسكربتيره من قبل الإدارة البريطانية على الرغم من الأدلة التى كانت تملكها ضدهما.

الملاحق

خريطة (١)

تبين المدن والأقاليم الإريتريّة وموقع إقليم تيجراى بالنسبة لإريتريا
كما يتضح فى الخريطة الركنية موقع إريتريا بالنسبة لإثيوبيا



المصدر: الخريطة من إعداد الباحث

جدول (٢)

نشاط الشفتا من عام ١٩٤٨ إلى أبريل ١٩٥٠

١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨			
٥	٩	٨	قتلى	قوات القانون والنظام	١
١١	٦	١٢	مصابين		
١	٥	٥	مقبوض عليهم		
١٧	٢٠	٢٥	مجموع		
٥	١٣	٧	قتلى	المدنيون الإيطاليون (باستثناء الذين قتلوا في أسمره)	٢
١	٧	٨	مصابين		
٦	٢٠	١٥	مجموع		
٤٤	٣٢	٣٩	قتلى	المدنيون الإريثريون	٣
٥٨	٢١	٢١	مصابين		
٢٧	١	٨	مُختطفين		
١٢٩	٥٤	٦٨	مجموع		
٣٩	١١	١٥	قتلى	الشفتا	٤
٢٩	٩	١٣	مصابين		
٨٠	١٣	٤٠	مقبوض عليه أو استسلم		
١٤٨	٣٣	٦٨	مجموع		
١٩٠	١٠٢	٨٧		الاعتداءات والغارات	٥

المصدر:

Araya, Mesfin: Eritrea, 1941-52, Op. Cit., p. 149.

جدول (٣)

الغرامات الجماعية المفروضة على المجتمعات المحلية
بسبب المساعدة المقدمة إلى عصابات "الشفتا" بالجنيه الاسترليني

م	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
١	١١٠	-	١١٠٥
٢	١٤٤٠	-	١٠
٣	-	٤٦٥	١٥٠
	١٥٥٠	٤٦٥	١٢٦٥

المصدر:

Araya, Mesfin: Eritrea, 1941-52, Op. Cit., p. 151.

الهوامش والحواشى:

(١) الشفتا Shifta: مصطلح أمهرى/تيجرينى لقاطع الطريق والمتمرد وحامل السلاح والخارج عن القانون. والشفتا بشكل عام كما حددها المؤرخ توم كيليون هم "المتمددون السياسيون الذين تراجعوا إلى مناطق لا يمكن الوصول إليها وكونوا مجموعات مسلحة عاشت من خلال اللصوصية". وفي فترات سابقة كان للكلمة دلالة سياسية تنطبق على شخص تمرد على سيده الإقطاعي، ثم انسحب اللفظ على أي شخص يقوم بالسرقة، في منطقة ريفية عادة، واستخدمت في بعض الأحيان لغرض سياسي. فعلى سبيل المثال، استخدم الإمبراطور هيلاسلاسى مصطلح الشفتا للإشارة إلى العصابات الإريترية؛ واستخدمها نظام الدرج للإشارة إلى كل جماعات المعارضة التي تقاوم النظام. ويمكن القول إجمالاً إن الشفتا فى إريتريا فى الفترة محل الدراسة كانت تُطلق على الإرهاب السياسى. انظر:

- Araya, Mesfin: Eritrea, 1941-52, the failure of the emergence of the nation-state: Towards a clarification of the Eritrean question in Ethiopia, Ph.D., Graduate Faculty in Political Science, City University of New York, 1988, p. 165,
- Saulsberry, Nicole Denise: the life and Times of Woldeab Woldemariam 1905-1995, a dissertation submitted to partial fulfillment of the Requirements for the degree of PH. D. Stanford University, 2001, p. 194,
- Ofuho, Cirino Hiteng: Discourses on Liberation and Democracy in Sub-Saharan Africa: The Cases of Eritrea and Ethiopia, a Thesis Submitted in Fulfilment of the Degree of Doctor of Philosophy in International Relations, University of Kent, Canterbury, 1997, p. 208.

(٢) لجأت أعداداً كبيرة من الإريترين إلى نمط حياة الشفتا رفضاً للاحتلال الايطالى، ويُذكر أن أعداداً كبيرة من هؤلاء قد اعتقلوا وأرسلوا إلى سجن جزيرة نخرة التاريخى؛ حيث لم يُعرف مصيرهم بعد ذلك. انظر: إبراهيم عثمان حامد: المقاومة السياسية فى ارتريا، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٠، ص ٥٧.

(٣) ج. ك. ن. تريفاسكيس: ارتريا مستعمرة فى مرحلة الانتقال ١٩٤١-١٩٥٢، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٨٤.

(4) Ryseck, Laura R.: The search for national identity in postcolonial, multicomunal states: the cases of Eritrea and Lebanon, 1941-1991, a thesis submitted to the Department of International History for the degree of Doctor of Philosophy, London School of Economics, London, 2014, p. 54.

(٥) الفيتورارى: انتشر فى إريتريا استخدام العديد من الألقاب الإقطاعية التي ظلت سائدة حتى نهاية عهد الإمبراطور هيلاسلاسى، هذه الألقاب هى فى الأصل رتب عسكرية إقطاعية، لكن مع مرور الزمن أصبحت تُمنح للمدنيين وصارت مؤشراً يدل على مكانة الشخص. والفيتورارى رتبة عسكرية تعنى قائد قوات مقدمة الهجوم. انظر: ألم سقد تسفاى: لن نفترق، نشوء الحركة السياسية فى إرتريا ١٩٤١-١٩٥٠، ترجمة سعيد عبد الحى، المشروع القومى للترجمة، العدد ١١٠٠، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠.

(٦) نفسه، ص ٣٠٩.

(7) Ryseck, Laura R.: Op. Cit., p. 54.

(٨) ج. ك. ن. تريفاسكيس: مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٩) نفسه، ص ١٨٦.

(10) Araya, Mesfin: Op. Cit., p. 146.

(11) F. O. Further Correspondence respecting Africa, part 18, Confidential, January to March, 1944, p. 60.

Araya, Mesfin: Op. Cit., p. 146. (١٢)

(١٣) يقع إقليم القاش بين نهري القاش، وهو يشكل جزء من مراعى السفانا التى تكثر فيها الماشية التى تشكل الثروة الأساسية للسكان، كما تزدهر فيه الزراعة وخاصة المحاصيل النقدية كالموز والفواكه المدارية والقطن والذرة، وتكثر فيه الغابات وتزدهر الحشائش والأعشاب فى الأراضى الواقعة بين نهري القاش وستيت. وتشكو هذه المنطقة من انتشار الملاريا والرطوبة الخائفة خلال موسم الأمطار، مما يتطلب مكافحة الآفات الطبيعية عند الشروع فى الاستثمار فى الزراعة. انظر:

محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضاً وشعباً، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٣٢.

(١٤) الكونامة: من القبائل الرئيسية التى تقطن إقليم القاش وستيت، وهم من الشعوب النيلية التى نزلت من حوض النيل الأوسط بالسودان فى الأزمنة القديمة ويعدون من سكان إريتريا الأوائل، يعمل معظمهم فى الزراعة، واعتنق كثيرون منهم الإسلام بينما اعتنقت مجموعات صغيرة منهم المسيحية على أيدى الإرساليات البروتستانتية والكانتوليكية. انظر: محمد عثمان أبو بكر: المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(١٥) ج. ك. ن. تريفاسكيس: المرجع السابق، ص ١٨٦.

(16) Venosa, Joseph L.: Paths toward the Nation: Islamic Identity, the Eritrean Muslim League and Nationalist Mobilization, 1941-61, a dissertation presented to partial fulfillment of the requirements for the degree Doctor of Philosophy, faculty of the College of Arts and Sciences, 2011, p. 61.

(١٧) ج. ك. ن. تريفاسكيس: المرجع السابق، ص ١٨٧.

(18) Reid, Richard: Ghosts of the Mesafint: Contemplating Conflict in Eritrean-Ethiopian History, Northeast African Studies, New Series, Vol. 10, No. 3, the Horn of Africa between History, Law, and Politics (2003), p. 204.

(19) CAB 129/50/41: Internal Security in Eritrea, Additional Measures Against Shifita, Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, Confidential, 28th March, 1952, p. 1.

(٢٠) ألم سقد تسفاى: مرجع سابق، ص ٣١٠-٣١١.

(٢١) إقليم حماسين: أصغر أقاليم الهضبة الوسطى مساحة، لكنه أعلاها كثافة سكانية وأكثرها أهمية سياسية منذ العصر الحديث. وعاصمة حماسين هى أسمر عاصمة إريتريا، وقد ساهمت الأوضاع الجغرافية فى جعل أسمر وإقليم حماسين قلب إريتريا استراتيجياً وسياسياً منذ القدم.

انظر: محمد عثمان أبو بكر: مرجع سابق، ص ١٩١.

(٢٢) ألم سقد تسفاى: المرجع السابق، ص ٣١٣.

(٢٣) نفسه، ص ٣١٤.

حظي نشاط "الشتا" بتأييد شعبي في إريتريا. ووفقاً لتريفاسكيس، فإن قطاعاً كبيراً من الرأي العام الإريترية تعامل مع "الشتا" على أنهم "أبطال"، وكان التأيين شائعاً لهم في الأغاني الشعبية في ذلك الوقت. وكان يُنظر للفرد في الشتا على أنه مننقم شعبي، بل كانت هناك حالة اثنتين من قطاع الطرق الذين ظهر دورهم الاجتماعي الشعبي. فقد كتب هوبسبوم في روايته عن قطاع الطرق سيئي السمعة الشهيرة، وأبناء ميسازجي في إريتريا، "على الرغم من أنهم ربما قتلوا أحد عشر فرداً (أي من الإيطاليين)، كانت مآثرهم مبالغاً فيها من قبل الرأي العام المحلي الذي ينسب إليهم الصفات البطولية المعتادة. لقد اكتسبوا أسطورة، والأكثر من ذلك أنه منذ أن أصبحت الطرق غير آمنة للسائقين الإيطاليين، فإن الإريترين الذين لم يُسمح لهم من قبل بقيادة السيارات من قبل الإدارة الإيطالية أو البريطانيين، كان مأدونا لهم بذلك. وبالتالي كثير من الناس قالوا يعيش أبناء ميسازجي، لقد مكنا من قيادة السيارات". انظر:

Araya, Mesfin: Eritrea, 1941-52, Op. Cit., p. 150.

(٢٤) دونكان ك. كمينغ: الاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا وكيفية إخراجه (ديسمبر ١٩٥٠-سبتمبر ١٩٥٢)، إعداد وتقديم: على محمد سعيد برحتو، سلسلة دراسات إريترية (٢)، المركز الأفريقي للدراسات والإعلام، الخرطوم، ١٩٨٩، ص ٤٢.

(٢٥) **الدول الأربع هي:** بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. فقد تعرض مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، ليبيا وإريتريا والصومال، لتيارات دولية ومحلية وإقليمية عديدة، وتعددت الآراء والمقترحات بهذا الصدد. وإزاء تضارب آراء ووجهات نظر الدول الأربع بشأن مصير إريتريا، وتتفيداً لما جاء في معاهدة الصلح مع إيطاليا في ١٠ فبراير ١٩٤٧، فقد شكّل نواب وزراء خارجية الدول الأربع لجنة تحقيق رباعية لهذا الغرض في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧. ومنذ تشكيل تلك اللجنة وتبين أنها تعترض زيارة المستعمرات الإيطالية السابقة لمعرفة رغبات الأهالي قبل تقرير مصيرهم، بذلت كل من الحكومة الإثيوبية والإدارة العسكرية البريطانية في إريتريا والإيطاليون الموجودون بها (حوالي ٣٠ ألف) نشاطاً كبيراً من أجل التأثير على الرأي العام في إريتريا وتوجيهه بمختلف الوسائل والطرق نحو الإنضمام إلى إثيوبيا أو طلب الوصاية البريطانية أو الإيطالية، وذلك حتى في الحالات التي تمسك فيها فريق من الشعب الإريترى بالاستقلال. وقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في توجيه الحياة السياسية في إريتريا، وتقديم معلومات غير صحيحة إلى وفود الأمم المتحدة، وعملت على تقسيم إريتريا بين السودان وإثيوبيا. وفي النهاية طبقت مبدأها المفضل بإعطاء أرضاً لا تملكها إلى جهة لا تستحقها، كما فعلت في فلسطين. وفي حالة إريتريا كانت إثيوبيا هي الجهة التي اختارتها بريطانيا للقيام بالدور الإسرائيلي. انظر: السيد رجب حراز: الأمم المتحدة وقضية إريتريا ١٩٤٥-١٩٥٢، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٠، ٢٤، جبهة التحرير الإريترية: إريتريا بركان القرن الأفريقي، الطبعة الثانية، (د.م)، ١٩٩١، ص ٣٨.

(٢٦) عولجت مسألة إريتريا دولياً إبان الفترة التي وُضع فيها الإقليم تحت الإدارة البريطانية المؤقتة (١٩٤١-١٩٥٢)، وتمت المعالجة على مراحل: **أولها** فيما بين الدول الكبرى الأربع في إطار بحث مصير المستعمرات الإيطالية في أفريقيا، **وثانيها** في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٠ والتي أصدرت في نهايتها ما يُعرف باسم القرار الفيدرالي. **وثالثها** مرحلة الإعداد لتطبيق الفيدرالية والتي استمرت ما بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٢. ولعل أهم ما كان يميز المعالجة الدولية للمسألة هو دور الدول الكبرى، سواء بمفردها أو من خلال أجهزة الأمم المتحدة، وسعيها

للوصول إلى صيغة توفيقية يتحقق من خلالها التوفيق بين المطالب والمصالح المتنافسة، وأهمها: حق الإريتريين في تقرير مصيرهم، والمطالب الإثيوبية الحيوية، ومصالح الدول الكبرى ذاتها. **انظر:**

محمود محمد إبراهيم أبو العينين: حق تقرير المصير، مع دراسة مقارنة لقضيته إريتريا والصحراء الغربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1982، ص 331.

(27) **الأندنت:** المقصود بها جمعية وحدة إريتريا مع إثيوبيا السرية، أسست في 9 سبتمبر عام 1945 بأسمرا، وكان عدد الأعضاء المؤسسين لا يتجاوز عشرة أشخاص. كان أول رئيس لهذه الجمعية شخصاً يدعى هيلي برهي وهو المؤسس الرئيس لها، وكان هدفها العمل على تأكيد انضمام إريتريا إلى إثيوبيا، وكانت المقالات والتصريحات التي ينشرها قادة الأندنت في الصحف تُعبر عن طرحهم المتطرف لتحقيق الانضمام إلى إثيوبيا بشكلٍ متهافت. وبعد مضي عام من تأسيس جمعية الأندنت الشبابية كان دعاة الاستقلال عرضة لمحاولة اغتيال في عام 1946، لكن عدّ الحادث وقتها مجرد عمل إجرامي، ولم يُعدّ عملاً سياسياً له صفة الاستمرارية. أضف إلى ذلك، لم يتم تناول هذه المحاولة بشكلٍ مُضخم، ولم يكن هناك ما يدعو إلى الشك بأن مرتكبي هذا العمل هم من مؤيدي الانضمام أو أنصارهم. **انظر:** ألم سقد تسفاي: مرجع سابق، ص 317.

(28) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 25.

(29) Makki, Fouad: Eritrea between Empires: Nationalism and the Anti-colonial Imagination, 1890-1991, dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Sociology in the Graduate School of, Binghamton University, State University of New York, 2006, p. 189.

(30) Ryseck, Laura R.: Op. Cit., p. 86.

(31) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 160.

(32) **كتلة الاستقلال** Independent Bloc كانت تُطلق على حزب الرابطة الإسلامية، والحزب الموالي لإيطاليا، والحزب التقدمي الحر. فقد عرفت إريتريا أحزاباً عديدة قبل قيام الفيدرالية، منها ما كان يدعو إلى الاستقلال التام ومنها ما كان ينادى بالانضمام إلى إثيوبيا بلا قيد أو شرط، ومنها ما كان يحدّ وصاية إنجلترا أو إيطاليا ومنها ما كان يقول بتقسيم إريتريا بين إثيوبيا والسودان. وكانت هذه الأحزاب تجد التأييد من جهات متعددة خاصة من الجهات التي تخدم أغراضها كإثيوبيا وإنجلترا وإيطاليا، وكانت إثيوبيا أكثر من غيرها نشاطاً في هذا الميدان. ولكن بعد عرض مشروع التقسيم على هيئة الأمم المتحدة، قامت قائمة الشعب الإريتري واتحدت الأحزاب كلها ما عدا حزب الاتحاد مع إثيوبيا، واتخذت لها اسماً جديداً هو كتلة الاستقلال. لمزيد من التفاصيل، **انظر:** وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، ميكروفيلم 50، محافظ أديس أبابا، محفظة رقم 32، ملف رقم 1/7/225، الرابطة الإسلامية في إريتريا، سرى جدًا، 1956/2/27، السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 46.

وحول دور إثيوبيا في تمويل وإنشاء الأحزاب الموالية لها في إريتريا، **انظر:** محمد سعيد: أصول المشكلة الإيتريّة ومستقبلها، المجلد 4، بحوث المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1984، ص 515.

(33) F.O/401/48, Ethiopia, Part 10, January to December 1956, Ethiopia: Annual Review for 1955,

خالد مكرم فوزي: حزب الرابطة الاسلامية في إريتريا ١٩٤٦-١٩٥٦، النشرة الخاصة المحكمة في الدراسات الأفريقية، العدد ١٩٣، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص ٤٤.

لم تكن هذه أول مرة تستخدم إثيوبيا فيها هذه العصابات المسماة بالشفتا؛ فقد أشار الدكتور زاهر رياض و Charles Schaefer إلى أن إثيوبيا استخدمتها في المقاومة إبان الاحتلال الإيطالي لها، إذ لم تعد المقاومة شأنًا أرسنراطيًا حينذاك. فقد حثت أعمال جرازيانى الانتقامية بحق الإثيوبيين على المقاومة بأية وسيلة ممكنة، بما في ذلك حرب العصابات كما مارستها الشفتا. لكن من عجب أن يستوى المحتل الغاصب (الإيطاليون) وصاحب الأرض (الإريتريون) في المنطق الإثيوبي. لمزيد من التفاصيل، انظر:

زاهر رياض: الشفتا في إثيوبيا منذ العصور الوسطى وأثرهم في تاريخ البلاد السياسي والاقتصادى، العدد ٢، المجلد ١٩، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٣٢،

Schaefer, Charles: Serendipitous Resistance in Fascist-Occupied Ethiopia, 1936-1941, Northeast African Studies, New Series, Vol. 3, No. 1 (1996), p. 89.

(34)F. O. 401/48: Further Correspondence respecting Ethiopia, part 10, secret, January to December 1956, p. 10.

(35)Makki, Fouad: Op, Cit., p. 190, 189.

لم يكن لإثيوبيا وجود ملموس في إريتريا قبل ذلك، فقد رفضت بريطانيا عام ١٩٤٣ طلبًا إثيوبيًا بأن يكون لها ممثل تجارى في أسمرا، ولم تتمكن إثيوبيا من دخول إريتريا بشكل رسمى إلا عام ١٩٤٦؛ حيث فتحت لها مكتب اتصال فى أسمرا، كان المسئول عنه ضابطاً إثيوبياً هو العقيد "نقا هيلي سلاسى". انظر:

شيرين مبارك بسيس: هيلاسلاسى والقضية القومية فى إثيوبيا (١٩٣٠-١٩٧٤)، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٤٢.

(٣٦) ألم سقد تسفاى: مرجع سابق، ص ٣٢٠.

(37)Kibreab, Gaim: Ethnicity, Religion and British Policy on the Disposal, Africa: Rivista trimestrale di studi e documentazione dell'Istituto italiano per l'Africa e l'Oriente , Anno 60, No. 2, Giugno 2005, p. 182,

شيرين مبارك بسيس: المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(38)Kibreab, Gaim: Op. Cit., p. 182.

(٣٩) إبراهيم عثمان حامد: مرجع سابق، ص ٥٩.

(٤٠) انظر خريطة (١)، التى تبين موقع إقليم تيجراى بالنسبة لإريتريا، ص ٥٨.

(٤١) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٢٦، شيرين مبارك بسيس: المرجع السابق، ص ٢٤٨، محمد عثمان أبو بكر: مرجع سابق، ص ٤٤٠.

(٤٢) إبراهيم عثمان حامد: المرجع السابق، ص ٥٩.

(٤٣) ألم سقد تسفاى: المرجع السابق، ص ٣٢١.

(٤٤) انظر خريطة (١)، التى تبين موقعهما، ص ٥٨.

(٤٥) ألم سقد تسفاى: المرجع السابق، ص ٣٢١.

(٤٦) السيد رجب حراز: المرجع السابق، ص ٢٦.

ويعزو بعض الباحثين تلك الحركة الإرهابية إلى الرغبة في جذب انتباه الدول الأربع والتأثير على مداولاتها؛ إذ أن نتائج استقصاء لجنة التحقيق الرباعية قد صدمت دون شك زعماء الاتحاديين، الذين كانوا حتى ذلك الوقت يعتقدون أنهم لا يلقون مقاومة إلا من حفنة من الرؤساء "الأحباش" ذوى الطموح ومجموعة حائرة من المسلمين. وصدمتهم كذلك حقيقة أن إيطاليا وزن في العالم يفوق بكثير ما لإثيوبيا، فحاولوا التأثير على الدول الأربع والرأى العام العالمى بإظهار قوة الاتحاديين وتصميمهم على تحقيق أغراضهم، ولكنهم بدلاً من ذلك أظهروا ضعينة بدأت تفرق الإريترى وأخيه الإريترى. انظر: السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٢٧.

(47) Araya, Mesfin: Eritrea, 1941-52, Op. Cit., p. 148.

(٤٨) ولد آب ولد ماريام: كان رئيسًا لحزب إريترىا المستقلة ثم أصبح من قيادات كتلة الاستقلال التي كانت تضم الأحزاب الوطنية الإريترية المطالبة بالاستقلال، كما كان عضو وفد إريترىا إلى الأمم المتحدة، ثم شغل منصب رئيس اتحاد عمال إريترىا. لجأ إلى مصر ووجد فيها كل ترحيب لاجئًا سياسيًا على ضيافة الدولة المصرية وعمل في ركن شرق أفريقيا بالإذاعة المصرية، حيث كان يوجه من خلالها نداء إلى الشعب الإريترى باللغة التجرينية. وقد أصبح من القيادات الخارجية لحركة تحرير إريترىا عندما تأسست عام ١٩٥٨. انظر: إبراهيم عثمان حامد: مرجع سابق، ص ٩٤.

(٤٩) ألم سقد تسفاى: مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٥٠) نفسه، ص ٣٢٣.

(٥١) نفسه، ص ٣٢٤.

(٥٢) دونكان ك. كمينغ: مرجع سابق، ص ٤٢.

(٥٣) ألم سقد تسفاى: المرجع السابق، ص ٣٢٤.

(٥٤) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 161.

(٥٥) جبهة التحرير الارترية: مرجع سابق، ص ٤٨.

(٥٦) الشيخ إبراهيم سلطان: زعيم وطنى ومناضل كبير ويُعد بحق جزءاً أصيلاً من التاريخ الحديث لإريترىا، ساهم بقسطٍ كبيرٍ فى بلورة الشعور القومى الإريترى، وواجه بقوة وصلابة المؤامرات الاستعمارية، وتصدى بوطنية وشجاعة لمحاولات تزييف الإرادة الوطنية، وترغم بجسارة وبطولة حزب الرابطة الاسلامية الذى كان يُعد العمود الفقرى للحركة الوطنية الإريترية. وُلد عام ١٩٠٧ بمدينة كرن، وتربى على الفضيلة والعزة. كان قوياً فى مواقفه الوطنية شديد الإعتزاز بإريتريته، ومن المؤسسين الأوائل لجمعية حب الوطن، ثم حزب الرابطة الاسلامية، وترغم كتلة الاستقلال عام ١٩٥٠، وعرض القضية الإريترية أمام الأمم المتحدة عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠. قاد المعارضة الوطنية ضد التدخلات الإثيوبية فى الشؤون الإريترية إبان الفترة الفيدرالية ١٩٥٢-١٩٦٢. توفى فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٨٧ عن عمر يناهز الثمانين عامًا، ودُفن فى مدينة كسلا السودانية. انظر: محمد عثمان أبو بكر: مرجع سابق، ص ٥٧١.

(57) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 163.

(58) F.O. 401/42: Further Correspondence respecting Ethiopia, part 4, Confidential, January to December 1950, p. 6.

(٥٩) السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص ٤٣.

(60) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 208, 209.

(٦١) ألم سعد تسفاي: ألم سعد تسفاي: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا من أنسى ماتينسو إلى تدلا بايرو (١٩٥١-١٩٥٥)، ترجمة إبراهيم إدريس توتيل، العدد ١٣٩١، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٥١، شيرين مبارك بسيس: مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(62) Makki, Fouad: Op, Cit., p. 189.

(63) Araya, Mesfin: Eritrea, 1941-52, Op. Cit., p. 152.

(٦٤) دونكان كامبيرون كمينغ: حاكم عام إريتريا في الفترة (ديسمبر ١٩٥٠-سبتمبر ١٩٥٢). وُلد عام ١٩٠٣، ودرس التاريخ في كامبردج. عُين موظفًا لدى الدائرة السياسية في السودان عام ١٩٢٥، وعمل في دارفور وكسلا إلى أن عُين نائبًا لمدير المخابرات في الخرطوم عام ١٩٣٥، ثم عُين موظفًا للمخابرات في مكتب الجنرال بلات برتبه مقدم عام ١٩٤٠، ثم ملحقًا بمكتب الجنرال كندى كوك وعندها نظم إدارة احتلال إريتريا وأصبح سكرتيرًا عامًا لها عام ١٩٤١. صار مستشارًا في مجلس وزراء خارجية الدول الأربع وفي مؤتمر السلام في باريس عام ١٩٤٦. عُين حاكمًا عامًا لإريتريا خلفًا للجنرال درو ووصل أسمرًا في ١٤ فبراير ١٩٥١. قاد أعمال الإدارة البريطانية في إريتريا لتنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ بشأن إريتريا، كما حارب عصابات الشفتا وصادق على البلاغ رقم ١٠٤ لعام ١٩٥١. ويعتبر الجنرال كمينغ بحثة في الشؤون الاستعمارية بالمفهوم البريطاني. انظر: دونكان ك. كمينغ: مرجع سابق.

(٦٥) نفسه، ص ٤٢، ٤٣.

(66) F. O. 401/43: Further Correspondence respecting Ethiopia, part 5, January to December 1951, p. 6.

في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٠ اشتمكت مجموعة من الشفتا تحركها إثيوبيا بقيادة "تخستى هيلي" و"هيلي أباي" في معركة مع الشرطة في بلدة "كوازين" الإريترية، وعندما أصيب "حقوس تمنو" - أحد كبار قادة الشفتا في ذلك الوقت- تم إرساله إلى مدينة "عدوة" الإثيوبية، وعولج في مستشفاهما. انظر:

FO 401/42 Eritrea: Conversation with the Ethiopian Foreign Minister, Asmara, 13 May 1951, p. 9,

شيرين مبارك بسيس: مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(67) F.O. 401/44: Further Correspondence respecting Ethiopia, part 6, Confidential, January to December 1952, p. 3.

(68) Eritrea's Raiding Shifta Keep Country Unstable: The Daily Colonist, 11 May, 1951.

(69) Carr, Oyeshiku Burgess: The Idea of Nationalism in the African Context, Doctor of Philosophy, Boston University, 2008, p.89,

خالد مكرم فوزي: مرجع سابق، ص ٤٤.

(٧٠) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الأمام محمد بن سعود، ١٩٧٧، ص ٥٤٥.

وانظر أيضا خريطة (١) التي تبين موقع تيجراي بالنسبة لإريتريا، ص ٥٨.

(71) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 162.

(٧٢) رابطة سياسية كانت تضم الإيطاليين الذين وُلدوا في إريتريا أو عاشوا هناك لفترة طويلة، فضلاً عن المولدين والزوجات الوطنيات للإيطاليين أو للمولدين وكذلك أمهات المولدين، وكانت الرابطة تطالب بالوصاية الإيطالية، وإذا تعذر هذا الحل فالاستقلال لإريتريا تحت حماية حكومة تختارها الدول الأربع الكبرى أو هيئة الأمم المتحدة. انظر: السيد رجب حراز: الأمم المتحدة وقضية إريتريا، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٧٣) ألم سقد تسفاي: لن نفترق، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٧٤) لعل مما يلفت النظر في هذه المرحلة تغير موقف إيطاليا إزاء القضية الإريترية منذ فشل مشروع بيفن-سفورتزا في يوليو ١٩٤٩، فصارت منذ ذلك الوقت تدعو إلى استقلال إريتريا على أمل أن تكون فرصتها أفضل في إريتريا المستقلة مما كانت عليه في ظل التاج الإثيوبي. ويبدو أن هذا الاقتراح تقدمت به الرابطة الإيطالية الإريترية التي كانت ترى أنه في حالة منح إريتريا الاستقلال، فإن إيطاليا تستطيع أن تطوِّبها تحت جناحها بالمساعدات المالية والاقتصادية، وأن تمنحها الحماية العسكرية إذا كان ذلك ضرورياً. ومن الناحية السياسية، اعتقد زعماء الرابطة الإسلامية أن بوسعهم التحكم في التوازن بين الطوائف والأحزاب الإسلامية والمسيحية، والسيطرة على جهاز الحكومة بسبب مؤهلاتهم المتفوقة.

وقد كان الدعم الإيطالي للاستقلال أكثر إحراجاً بالنسبة للرابطة الإسلامية. ومع ذلك وجد إبراهيم سلطان أنه من المناسب استخدام هذا الدعم مع الحفاظ على بعده عن الإيطاليين قدر الإمكان. وكان للتحول في السياسة الإيطالية جاذبية متناقضة إلى مختلف المعسكرات التي تدعو إلى الاستقلال. وقد تسبب التحول في السياسة الإيطالية في استياء حاد بين معارضي كتلة الاستقلال - الدولة الإثيوبية والحزب الودودي على وجه الخصوص. وقد انخرطوا في تحريض المشاعر المعادية لإيطاليا والقومية التي أدت إلى زيادة نشاط الشفتا (الوصوية) وفي عمليات القتل المنفرقة التي تعرض لها الإيطاليون والقوميون الإريثريون. وبحلول نهاية عام ١٩٤٩ أسفرت موجة الهجمات عن مقتل تسعة عشر إيطالياً واثنين من أبرز مؤيدي قضية الاستقلال. وكان تقارب إبراهيم سلطان مع الإيطاليين رداً على حقيقة أن إيطاليا قد تخلت عن معارضتها لاستقلال إريتريا. واعترف أيضاً أثناء وجوده في نيويورك بأن الإيطاليين احتفظوا بنفوذ كبير على البلدان الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية، التي كانت تشكل ثلث أعضاء الأمم المتحدة في ذلك الوقت. واعترف بأن دعمهم سيكون حاسماً في أي تسوية، وأن بناء علاقات مع إيطاليا هو إحدى الطرق الأكيدة لضمان تصويتهم. وكان الودويون ومؤيدوهم الإثيوبيون على علم بذلك أيضاً. انظر:

السيد رجب حراز: الأمم المتحدة وقضية إريتريا، مرجع سابق، ص ٤٥،

Makki, Fouad: Op, Cit., pp. 274-275.

(٧٥) ألم سقد تسفاي: لن نفترق، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٧٦) نفسه.

(٧٧) نفسه، ص ٣٢٨.

(٧٨) نفسه، ص ٣٢٥.

(79) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 162.

(٨٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، ميكروفيلم ٥٠، محافظ أديس أبابا، محفظة رقم ٣٢، ملف رقم ١/٧/٢٢٥، ضحايا الرابطة الإسلامية خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٥٢).

(٨١) انظر جدول (١)، ص ص ٢٩-٣٠.

(٨٢) ج. ك. ن. تريفاسكيس: مرجع سابق، ص ١٧٠، جبهة التحرير الارتية: مرجع سابق، ص ٤٨.

فى ٢١ فبراير ١٩٥٠، وقعت أعمال شغب واسعة النطاق فى أسمرأ بين الأقباط والمسلمين خلال وجود لجنة الأمم المتحدة، وكان السبب المباشر وراء ذلك إلقاء قنبلة بالقرب من مقر الحزب الودوي، فى موكب جنازة مسلم كان معارضًا للودويين وقتل فى اليوم السابق على يد عصابة من الشفّتا، وكانت النتيجة ثلاثة أيام من أعمال الشغب الدموية التى قتل فيها نحو خمسين شخصًا وجرح عدد كبير منهم. انظر:

United Nations General Assembly: Report of the United Nations Commission for Eritrea, Fifth Session, Official Records, New York, 1950, p. 29.

(٨٣) السيد رجب حراز: الأمم المتحدة وقضية إريترى، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٨٤) جبهة التحرير الارتية: مرجع سابق، ص ٤٨،

United Nations General Assembly: Report of the United Nations Commission for Eritrea, Op. Cit., p. 48.

(٨٥) ج. ك. ن. تريفاسكيس: مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٨٦) شيرين مبارك بسيس، مرجع سابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٨٧) ألم سقد تسفاى: لن نفترق، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٨٨) ج. ك. ن. تريفاسكيس: المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٨٩) روى أحد زعماء حزب الاتحاد أن عملياتهم الفدائية ضد أنصار حزب الكتلة الاستقلالية بعد مقتل السيد عبد القادر عمر صالح كيبيرى، أحد زعماء حزب الرابطة الإسلامية البارزين، كانت تتم بواسطة عناصر من البوليس الإريترى وبسكوت بريطانى متعمد. انظر: ج. ك. ن. تريفاسكيس: المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٩٠) نفسه، ص ١٩٠.

(٩١) نفسه.

(٩٢) نفسه، ص ١٩١. وانظر كذلك الجدول رقم (٣) بالملحق، المتعلق بالغرامات المفروضة على بعض القرى الإريترية، ص ٦٠.

(٩٣) انظر مواقع هذه المدن على الخريطة بالملحق، ص ٥٨.

(94) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 161.

(٩٥) ألم سقد تسفاى: المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٩٦) نفسه.

(٩٧) ألم سقد تسفاى: مرجع سابق، ص ٣٢٩، وانظر كذلك جدول رقم (٢) بالملحق، والمتعلق بنشاط الشفّتا من عام ١٩٤٨ إلى أبريل ١٩٥٠، من حيث عدد القتلى والمصابين فى صفوف قوات النظام، وكذلك القتلى والمصابين والمقبوض عليهم فى صفوف الشفّتا، ص ٥٩.

(٩٨) ألم سقد تسفاى: المرجع السابق، ص ٣٢٨.

(٩٩) نفسه، ص ٣٢٩.

(١٠٠) نفسه، ص ٣٣٠.

يبدو أنه كان هناك ثمة تواطؤ بريطاني لصالح إثيوبيا فيما يتعلق بالقضية الإريترية؛ فقد رأت بريطانيا تقسيم إريتريا بين السودان وإثيوبيا، أما قولها بالحل الفيدرالي فقد جاء أثناء مناقشة القضية في الأمم المتحدة ولم يكن في الأصل من بنات أفكارها. وحتى في المرحلة التي تحملوا فيها مسئولية إقامة النظام الفيدرالي، لم يكف المسؤولون البريطانيون عن الحديث عن تحفظاتهم على مدى قابليته للتطبيق. كانوا يعلمون أن الفيدرالية، رغم أنها مفهوم جديد للشعب الإريترى، فإنها كانت تحظى ببعض القبول في أوساط الإريترين باعتبارها حلاً وسطاً. فقد حذر السفير البريطاني في إثيوبيا أن المسلمين الذين كانوا يمثلون نصف الشعب الإريترى قد يتجهون نحو الجامعة العربية عوضاً عن وضع تقهّم في الإمبراطور هيلاسلاسى، كما عبّر عن مخاوفه من أن يؤثر مفهوم الفيدرالية في الصوماليين الإثيوبيين والتجراوين، مما يؤدي إلى مخاطر تهدد الوحدة الإثيوبية.

انظر: ألم سقد تسفاى: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا، مرجع سابق، ص ٦٤.

(١٠١) ألم سقد تسفاى: لن نفترق، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(١٠٢) نفسه.

(١٠٣) نفسه، ص ٣٣١.

(١٠٤) محمد عثمان أبو بكر: مرجع سابق، ص ٤٨٢.

(١٠٥) ج. ك. ن. تريفاسكيس: مرجع سابق، ص ١٩١، ١٩٢.

(١٠٦) نفسه، ص ١٩٢.

(107)F. O. 401/42: Proposal for the Resumption of Italo-Ethiopian Relations, Record of Conversation with the Italian Minsiter for Forgien Affairs on 19th May, 1950, p. 11.

F. O. 401/42: Future of Eritrea, Conversation with the Ethiopian Foreign Minister, (١٠٨) Mr. Stafford to Mr. Younger, on 3th May, 1950, p. 12, F. O. 403/473: Further Correspondence respecting Africa, part 4, Future of Eritrea, Conversation with the Ethiopian Foreign Minister, January to December 1950, p. 71.

(١٠٩) كان صدور القرار الفيدرالي من الأمم المتحدة نتيجة مباشرة للاتفاق الأمريكي الإثيوبي وبعد تمهيد بريطاني، وكان ذلك القرار بداية مأساة الشعب الإريترى بعد الحرب العالمية الثانية. فقد كانت الولايات المتحدة وراء وضع وهندسة وتنفيذ ذلك القرار بعد توقيع اتفاقية مع الامبراطور هيلاسلاسى تحصل بموجبها على قاعدة عسكرية في أسمرأ وتجعل من إثيوبيا حليفاً لها في المنطقة.

انظر: جبهة التحرير الارترية: مرجع سابق، ص ٤٤.

(١١٠) **تيدلا بايرو**: كان من أوائل الإريترين القلائل الذين نالوا تعليماً عالياً وشغل منصباً إدارياً في الإدارة البريطانية في إريتريا. كان من مؤسسى الحزب الاتحادي (الأندنت) وانتُخب سكرتيراً عاماً للحزب. وبعد صدور القرار الفيدرالي من الأمم المتحدة انتُخب رئيساً للجمعية التشريعية الإريترية، وأصبح أول رئيس للحكومة الإريترية بعد إقرار مسودة الدستور الإريترى. وفي منتصف عام ١٩٥٥ تعرض بايرو لضغوط من الحكومة الإثيوبية التي اتهمته بعدم الحماس للوحدة معها والتباطؤ في إذابة الكيان الإريترى في الإمبراطورية الإثيوبية، فأجبرته على الاستقالة ثم عينته عضواً في مجلس الشيوخ الإثيوبي، وعُين فيما بعد سفيراً لإثيوبيا في السويد. وفي عام ١٩٦٦ هرب من إثيوبيا والتحق بالثورة الإريترية حيث أصبح عضواً بالمجلس الأعلى لجبهة التحرير الإريترية ونائباً للرئيس. انظر: محمد عثمان أبو بكر: مرجع سابق، ص ٥٨٠.

(111)F. O. 401/48: Op. Cit., p. 11.

(112)Araya, Mesfin: Eritrea, 1941-52, Op. Cit., p. 147.

(١١٣) إبراهيم عثمان حامد: مرجع سابق، ص ٥١.

(١١٤) ألم سقد تسفاي: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا، مرجع سابق، ص ٦٦.

(115)C. A. B. 129/50/41: Op. Cit., p. 1.

(116)Eritrea's Raiding Shifta Keep Country Unstable: Op. Cit., p. 20.

عينت الجمعية العامة إدواردو أنزي ماتينزو من بوليفيا مفوضاً للأمم المتحدة في إريتريا، وكلف بمهمة المساعدة في صياغة دستور لإريتريا. ولم تكن مهمة مفوض الأمم المتحدة سهلة على الإطلاق، وترد تفاصيل الصعوبات التي واجهها في تقريره إلى الدورة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. فمن ناحية، أجبر انتشار العنف والإرهاب الذي كانت تقوم به عصابات "الشفتا" المسلحة في جميع أنحاء إريتريا، التي ألقى الإريتريون باللوم علي إثيوبيا بشأنها، المفوض على تأجيل مشاوراته مع الإريترين. ومن ناحية أخرى، كان يشعر بالإحباط في كثير من الأحيان بسبب موقف الحكومة الإثيوبية، موضحاً أن للإمبراطور سلطات في إريتريا للتلاعب برئيس الحكومة الإريترية، ونقض القوانين التي أقرتها الجمعية الوطنية الإريترية، وتعيين القضاة، وما إلى ذلك. وأوضح المفوض أن هذه الأمور غير مقبولة، وستكون بمثابة التدخل في الشؤون الداخلية لإريتريا، وهو ما يتعارض مع قرار الأمم المتحدة. وحتى جبهة التحرير الإريترية، التي انتقدت عمل مفوض الأمم المتحدة والدستور الإريترى اعترفت بأن "قرار الجمعية العامة بشأن إريتريا غير العادل كما كان، كان سيفي إلى حد معقول بالتطلعات المشروعة للشعب الإريترى لو تم تنفيذه بأمانة واحترام". لمزيد من التفاصيل، انظر: محمود محمد إبراهيم أبو العينين: مرجع سابق، ص ٣٤٥،

Červenka, Zdenek: Eritrea: Struggle for Self-Determination or Secession?, Africa Spectrum , Vol. 12, No. 1, (1977), p. 40.

(١١٧) دونكان ك. كمينغ: مرجع سابق، ص ٤١.

(118)United Nations General Assembly: Final Report of the United Nations Commissioner in Eritrea, New York, 1952, p. 9.

(١١٩) ألم سقد تسفاي: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا، مرجع سابق، ص ٦٦.

(١٢٠) دونكان ك. كمينغ: المرجع السابق، ص ٤١.

(١٢١) ألم سقد تسفاي: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا، المرجع السابق، ص ٦٧.

(122)United Nations General Assembly: Progress Report of the United Nations Commissioner in Eritrea during the Year 1951, p. 60.

(123)United Nations General Assembly: Final Report of the United Nations Op. Cit., p. 10.

(124)United Nations General Assembly: Progress Report of the United Nations, Op. Cit., p. 60.

(١٢٥) دونكان ك. كمينغ: المرجع السابق، ص ٤٤.

(126)Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 257.

F.O. 401/44: Op. Cit., p. 3, (١٢٧)

دونكان ك. كمينغ: المرجع السابق، ص ٤٥.

- (١٢٨) ألم سقد تسفاى: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا، المرجع السابق، ص ٦٩.
- (١٢٩) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 257.
- (130)United Nations General Assembly: Progress Report of the United Nations, Op. Cit., p. 64.
- (131)Venosa, Joseph L.: Paths toward the Nation, p. 257.
- (132)United Nations General Assembly: Progress Report of the United Nations, Op. Cit., p. 67.
- (١٣٣) دونكان ك. كمينغ: المرجع السابق، ص ٤٧.
- (134)United Nations General Assembly: Progress Report of the United Nations, Op. Cit., p. 68, 69.
- (135)CAB/128/24: Conclusion of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street; Secret, S.W.1, on Tuesday, 1st April, 1952, p. 4.
- (١٣٦) ألم سقد تسفاى: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا، مرجع سابق، ص ٧١،
Ryseck, Laura R.: Op. Cit., p. 87.
- (١٣٧) دونكان ك. كمينغ: مرجع سابق، ص ٤٩.
- (138)United Nations General Assembly: Progress Report of the United Nations, Op. Cit., p. 59.
- (١٣٩) ألم سقد تسفاى: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا، مرجع سابق، ص ٧١، دونكان ك. كمينغ: مرجع سابق، ص ٤١.
F. O. 401/48: Op. Cit., p. 11, (١٤٠)
- Saulsberry, Nicole Denise: the life and Times of Woldeab Woldemariam 1905-1995, a dissertation submitted to partial fulfillment of the Requirements for the degree of PH. D. Stanford University, 2001, p. 194.
- (141)F. O. 401/48: Op. Cit., p. 11.
- (142)Saulsberry, Nicole Denise: Op. Cit., p. 194.
- (143)Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 209.
- (١٤٤) ألم سقد تسفاى: فيدرالية إرتريا مع إثيوبيا، المرجع السابق، ص ٥١.
- (145)Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 209.
- (146)Ibid, p. 210.
- (147)United Nations General Assembly: Progress Report of the United Nations, Op. Cit., p. 59.
- (148)Ibid, pp. 60-61.
- (١٤٩) انظر جدول (٢) بالملاحق ص ٥٩، والمتعلق بالقتلى والمصابين فى صفوف قوات النظام.
- (150)United Nations General Assembly: Progress Report of the United Nations, Op. Cit., p. 59.
- (151)Araya, Mesfin: Eritrea, 1941-52, Op. Cit., p. 153.
- (152)Eritrea's Raiding Shifta Keep Country Unstable: Op. Cit., p. 20.

(١٥٣) محمد عثمان أبو بكر: مرجع سابق، ص ٤٩٣.

(154) Venosa, Joseph L.: Op. Cit., p. 207.

(155) Ibid.

(156) Ibid, p. 208.